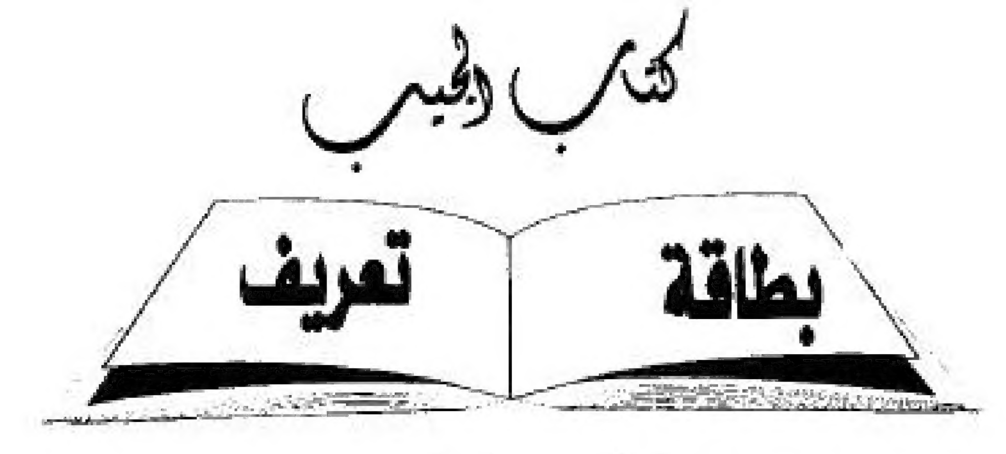
عبد القادر الفاسي الفهري

اللغة والبيئة





د. عبد القادر الفاسي الفهري

مدير معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، جامعة محمد الخامس - السويسي ، الرباط

- أستاذ التعليم العالي (اللسانيات العربية والمقارنة، الصرف والتركيب، المعجم، الدلالة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس اكدال.
- عضو اللجنة الخاصة للتربية والتكوين.
- مشرف أو عضو في عدد من المشاريع البحثية الوطنية والعربية والدولية (في اللسانيات المقارنة والحاسوبية والتعليمية والاصطلاح والمعجم).
- أستاذ وباحث مدعو إلى عدد من الندوات والجامعات العربية والأوروبية والأمريكية.
- خبير لدى عدد من المؤسسات العربية والدولية.
- مؤلف لمقالات لسانية ومعرفية رائدة منشورة بالعربية والإنجليزية والفرنسية، ومشرف على عدد من المعاجم المصطلحية.
- حاصل على جائزة الاستحقاق الكبرى للثقافة والعلوم بالمغرب سنة 1992.
- حاصل على وسام العرش من درجة فارس، سنة 1996.

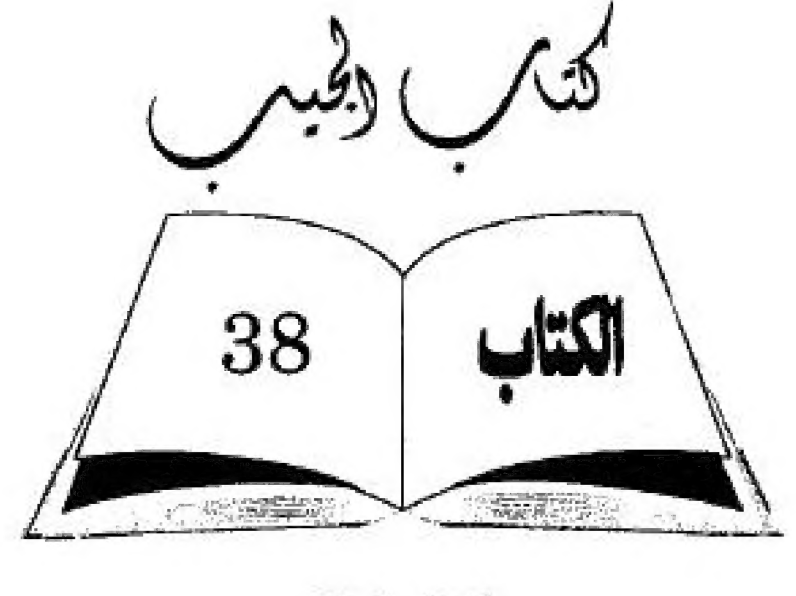
من مؤلفاته العديدة

بالعربية:

- اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1985، وعويدات ببيروت وآفاق عربية ببغداد، في خمس طبعات.
- المعجم العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1986، صدر في طبعتين.
- البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1990.
- نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، المعجمة والتوسيط، المركز الثقافي العربي، بيروت 1996.

بلغات أخرى:

- Linguistique arabe: forme et interprétation, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat 1982.
- Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words, KluwerAcademic Publishers, Boston and Dordrecht 1993.



2003

عبد القادر الفاسي الفهري

اللغة والبيئة






تصدر عن جريدة الزمن

المدير: عبد الكبير العلوي الإسماعيلي

التحرير: محمد التهامي الحراق

الإخراج التقني: طاقم الزمن

***

الإدارة والتحرير: 153 شارع سيدي محمد بن عبد الله رقم 7 - العكاري- الرباط

الهاتف - الفاكس: 00.212.37.29.98.44

البريد الإلكتروني: az-zaman@menara.ma / az-zaman@hotmail.fr

***

الإيداع القانوني: 2003/0118

ردمك: 9954-408-23-1

طبع: مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء

توزيع: سبريس

الحساب البنكي: جريدة الزمن، البنك التجاري المغربي، وكالة أبي عنان - الرباط
رقم 072E001182

مقدمة

مـصـدر النصـوص المجـمـعـة في هذا المؤلف مـجـمـوعـة من المقالات/الافتتاحيات نشرت على مراحل في نشرة التعريب بين أكتوبر 1996 ونونبر 2002. وقد أبدت الصحافة الوطنية مشكورة عناية خاصة بها وروجتها على صفحاتها، وبذلك ساعدت في بلوغ الهدف المتوخى من كتابتها، ألا وهو تنوير الرأي العام فيما يخص بعض قضايا اللغة، بوجه عام، وقضايا اللغة العربية، بوجه خاص. إلا أن الاهتمام بهذا العمل امتد إلى عدد من الزملاء الباحثين والمثقفين الذين استحسنوا "الأداء"، وثمنوا وقعه، فما فتئوا يطالبون بنشره في شكل كتاب، حتى يصبح في متناول من يرغب في الاطلاع. وبعد تردد لفترة، قررت أن أستجيب لهذا الإلحاح، عسى الله أن يخرج منه خيرا لهذه الأمة التي تعاني من شتى الأزمات، وبخاصة ضعف النظر والرؤية. وليس من سبيل إلى الاستنهاض غير التنوير، وإنضاج القدرة على التفكير، وتقوية ملكة النظر النافذ، والرؤية الواضحة، والاستمساك بالعزة والكرامة، واستكناه الذات الحركية، والتواصل اليقظ، وروم التعدد والتوحد في ذات الآن. إنها حركة وبحث دائمان، من أجل استقرار وثبات مرحليين يتيحان البناء، ويمهدان لثوابت جديدة تتوق إلى بناء جديد. إنه عالم البحث والمعرفة لا يسوغ فيه الثابت لأنه متحرك. وفي تاريخ اللغات وأنظمتها التمثيلية عبرة لمن يعتبر.

المُعَرِّبُونَ الجُدُد

إذا كان التعريب لا يهدف بالضرورة إلى الإحلال الشامل للغة العربية محل اللغات الأجنبية (وخاصة الفرنسية) في جميع الوظائف والقطاعات، وإذا كانت عولمة المعلومات وتدويل الاقتصاد وسقوط الحدود الثقافية والاقتصادية (بفضل البارابول أو الأنترنيت على الخصوص) أصبحت تفرض تبني التعدد اللغوي والتعدد الثقافي، فإن برنامج التعريب يظل واردا أكثر من أي وقت مضى.

فالتعريب هو أولا خدمة اللغة العربية من الداخل (على مستوى نسقها وعلى مستوى إنتاج الأدوات التي تمكن من تنميتها ونشرها)، وأيضا إعادة النظر في وضعها في المحيط إزاء اللغات واللهجات الأخرى (في إطار التعدد اللغوي والتعدد اللهجي). وهو اختيار استراتيجي معقول لتمكين اللغة الوطنية الرسمية في محيطها. والمغرب مؤهل لإفراز خطة تعريبية واضحة، وتدبيرها وتنفيذها في ظروف مواتية. ومؤهلاته تعتمد أولا على الجودة والذكاء في ميدان البحث اللساني الأساسي والمقارن والتطبيقي، علاوة على مراكمة الأرصدة اللغوية. وهكذا، يسهم المغرب في تنمية إحدى اللغات الست الدولية، ويستجيب لطلب سوق واسع للصناعة اللغوية العربية، علما بأن اللغة العربية هي اللغة الأولى للمغاربة وللعرب وللمسلمين. طبعا، ينبغي التحكم في التوازنات اللسانية، وتحديد المركز

والجهات والأرباض، وتوجيه توظيف اللغات واللهجات بالنظر إلى وسائط الهوية، والتنوع، والنفاذ إلى المعلومات في الوقت الأنسب، والوعي بمزايا التعبير والانسجام، في مقابل الإفراط في الخصوصية أو التلهيج، الخ. ففي عالم تحتاج فيه CNN إلى الانضمام إلى Time-Warner، أو تحتاج NBC للتعاون مع Microsoft لتكوين إمبراطوريات اتصال أكبر مما يتوفر، وفي عالم تضطر فيه اللغة الإنجليزية لغات حضارات كبرى مثل الفرنسية والألمانية إلى أن ترتب أوضاعها بجد في أوروبا نفسها، لتصبح ضمن لغات الاتحادالأوروبي (عوض أن تكون الإنجليزية هي اللغة الوحيدة المهيمنة)، نظن أنه آن الأوان أن نعي بأن المجهود الأهم يجب أن يتجه إلى التوحيد والتجمع، عوض التنوع والخصوصية (علما بأنه لا يمكن إهمال البعد الأخير). والذكاء والجودة هما اللذان يمكنان من التموضع بالنسبة للحاضر، ولكن أيضا من تغيير الرؤية والتصور باستمرار.

وإذا كنا نخشى تفتت «ثوابت» هويتنا، من جهة، واندثار الخصوصيات و «المتحولات»، فإنه ينبغي أن لا يغيب عنا أن التصنيفات المتحجرة تتلف الحركية والحياة. ومن جهة أخرى، فإن التعدد اللغوي، الذي يمثل الاختيار الأمثل بالنسبة للنخبة، ينبغي تقويم كلفته الاقتصادية والثقافية والمعرفية والسياسية بالنسبة لعامة الشعب.

اللُّغَات وَالمَواقِف

تُتَّخَذُ يوميا إجراءات لسانية، في الإدارة والاقتصاد والتعليم والإعلام والفضاء العمومي (الملصقات، واللوحات الطرقية، الخ.)، تهدف إلى تنظيم استعمال اللغات في قطاع معين، باللجوء إلى قرارات ضمنية أو صريحة (ليست دائما متسقة أو مطابقة للنصوص القانونية أو للتوجيهات الرسمية في الموضوع). وهكذا وبالرغم من كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد، استنادا إلى الدستور، فإن هناك إقرارا فعليا بثنائية لغوية وظيفية (فيما يبدو)، بل بأحادية لغوية فرنسية، في التعامل في عدد من المجالات. وحتى نذكر ببعض الأمثلة، فإن النصوص والمراسلات الرسمية تحرر أكثر فأكثر بالفرنسية، وإذا وجدت صيغة معربة لها فإنها غالبا ما تكتب بلغة ركيكة غير مفهومة. ومن أمثلة هذه الظاهرة أيضا أن كل المواد العلمية والتقنية تدرس بالفرنسية (وخصوصا في التعليم الجامعي). وإذا كان هاجس الانفتاح والوصول إلى المعلومات مبررا لتبني ثنائية أو تعدد لغويين وظيفيين، فإن هذا لا يمكن أن يقود إلى اختزال أحادي فعلي. والممارسون للأحادية اللغوية الوظيفية لصالح الأجنبية ينمون مواقف وردود فعل سلبية تجاه اللغة الوطنية الرسمية أولا، ولكن أيضا تجاه تعدد اللغات الأجنبية. وتنامي المواقف

السلبية من اللغات والأوهام حولها يتهدد الاستقرار و"السلم" اللغويين، اللذين يدخلان ضمن الشروط الأساسية لتقوية الاتصال، والاندماج المجتمعي، والنمو السوسيو-اقتصادي.

وكل سياسة لغوية وليدة مشروع مجتمعي، ووليدة الكيفية التي يحدّد المجتمع بها مستقبله، ارتكازا على المؤسسات التي تتوفر له. ولا بد أن تستند هذه السياسة إلى مبادئ الهوية الثقافية الوطنية الشمولية، والتنوع الإثني/المحلي (أو الجهي)، وعالمية التقدم والمعرفة. ومن رافعات السياسة اللغوية إيجاد خطة لتنظيم استعمال اللغات الموظفة، بتحديد واضح لوظائف اللغة الرسمية المشتركة، وتحديد أدوار اللغات/اللهجات ذات البعد الهوي، ووظائف لغات الانفتاح، درءا للمواجهة أو فك الاستقرار. ومن الضروري أن يكون التشريع اللساني في خدمة اللغات والسلم اللغوي، إذ يمكّن من رسم مجالات الاستعمال، ومن معاقبة من لا يحترم التوازنات اللغوية المتفق عليها، بعد أن تتبنى المؤسسات المؤهلة النصوص التشريعية اللائقة.

وقد نسلم (أو لا نسلم) بأن للفرنسية دورا خاصا في المحيط اللغوي المغربي (بالنظر إلى اللغات الأجنبية الأخرى)، وأن يكون استعمالها شبه معمم في بعض القطاعات العلمية أو الاقتصادية لاعتبارات وظيفية أو انتقالية. إلا أننا لا يمكن أن نقبل الاختزال اللغوي الأحادي المصحوب بالاستهتار باللغة الوطنية وبإلصاق تهم واهية بها (من قبيل ربطها بتدني مستوى التعليم، وبعدم الدقة، وبكونها تؤدي إلى العطالة، وهلم جرا). ثم إننا لا نقبل أن تستغل هذه المرحلة "الانتقالية" لزرع أفكار فاسدة عن القضية اللغوية. إن الموقف اللغوي الأحادي غير المتزن يتسبب في ردود أفعال تذهب إلى اتخاذ مواقف في الاتجاه المعاكس، ليست في صالح الفرنسية، حيث تحمل الفرنسية مسؤولية كل المشاكل، وتدعو إلى تثمين

مطلق (مبالغ فيه) لفضائل الإنجليزية والمرجعيات الأنجلوساكسونية. لنحتط من المتاهات الكلامية. فإذا كان استعمال الإنجليزية مسموحا به في ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا ومعمما في هيئات الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك لا يمنع اللغات الرسمية لهذه البلدان من أن تستمر في لعب دورها الكامل، رغم أن سيطرة الإنجليزية فعلية في قطاعات المعلومات والاقتصاد.

إن قصدنا ليس إيقاف النقاش اللغوي حول التوازنات اللغوية ومشروعيتها وعلاقتها بالمشروع المجتمعي. بل إن النقاش ضروري ومستمر ومتطور. ولكن العاجل أن نعي بأهمية تثمين دور اللغة الرسمية الوطنية، وبالدور الإيجابي للغات الأخرى، سواء ارتبطت بالهوية، أم لم ترتبط. إن من شأن ذلك أن يمكننا، أولا، من خلق المناخ المناسب لتعلم اللغات، والاستعمال السليم للأدوات التعبيرية، وأدوات التمكن من المعارف والمعلومات، ويمكننا أيضا من خوض نقاش التوازنات اللغوية بكيفية أكثر اتزانا. وهكذا تكون المواقف تجاه اللغة أو اللغات أكثر اقتداء بما جاء في الحديث النبوي الشريف: "من كان يومن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت".

التَّعَدُّدُ اللُّغَوِي تَعَدُّدات

سعيا وراء الاندماج في ما أصبح يسمى بـ «مجتمع المعلومات»، اتخذت عدد من الدول سياسات لغوية تعددية، حتى لا تتعرض للتهميش أو الإقصاء من «القرية» التكنولوجية والاقتصادية الكونية. وهذا البعد الأول للتعدد اللغوي تتولى إشباعه عادة اللغة الإنجليزية، باعتبارها لغة كونية للمعرفة، وللاتصال والإدماج في عالم الاقتصاد. والبعد الثاني للتعدد اللغوي موجه نحو التنوع والتفرد اللغوي والثقافي. فلم يكن ممكنا، مثلا، أن يلتئم شمل الاتحاد الأوروبي دون الاعتراف بالتنوع على المستوى الوطني الرسمي، درءا للانعكاسات السلبية للأحادية اللغوية (المهيمنة) على الأرصدة التراثية اللغوية المبلورة للهويات والثقافات الوطنية المتفردة. وهكذا اضطرت المجموعة الأوروبية إلى اتخاذ اللغات الوطنية الرسمية لأوروبا لغات رسمية في أجهزتها، ووضع الوسائل المادية الضرورية لخدمة هذا الترسيم، وإن عزفت عن اللغات الجهوية مثل الكتالان والباسك في إسبانيا، مثلا.

إلا أن هذا التصور للتعدد اللغوي ذي البعدين، الخادم للاندماج والهوية في أوروبا (عبر الإنجليزية واللغة الوطنية الرسمية)، لا يعمم على البلدان الأخرى في القارات الأخرى. فالفرنكفونية، مثلا، عندما تكون مفروضة أو يساء تأويلها، تقترن بإدخال الفرنسية لتقوم بالوظائف التي توكل عادة إلى الإنجليزية

ـل لقطع الطريق على الإنجليزية أو على كل لغة حضارة وتقدم أخرى) من جهة، وتهميش اللغة الوطنية أو فك الاستقرار اللغوي، من جهة أخرى، نتيجة النزوع إلى أحادية لغوية فرنكفونية. فمن الغريب أن يقع إدخال الحاسوب في البريد أو البنك دون أن يجهز بالبرمجيات المزدوجة اللغة أو المتعددة اللغات (التي تشمل العربية)، أو تتم موقعة المؤسسات المغربية على «الويب» / العَنكَبة باللغة الفرنسية وحدها، رغم توفر البرمجيات المتعددة أو المتعددة الكتابات، بكلفة مساوية. فهذه الهفوات في تنفيذ البرامج التكنولوجية العصرية لا تساعد على إقامة تعدد لغوي متوازن (كما تتمناه الأوساط الرسمية)، ولا على خدمة الانسجام المجتمعي والثقافي حول لغة وطنية رسمية.

فإذا كانت كل سياسة لغوية وثقافية موجهة نحو التقدم تتلافى الأحادية، فإن التعدد اللغوي والفرنكفونية المرغوب فيهما لا يمكن أن يمرا عبر تهميش اللغة الوطنية الرسمية (الوحيدة)، ولا عبر نبذ لغات حضارية هامة أخرى (مثل الإنجليزية والإسبانية والألمانية واليابانية، الخ).

والمغرب الذي يخطط من أجل الاندماج في الاتحاد الأوروبي مطالب بتبني تعدد لغوي على الطريقة الأوروبية، تلعب فيه اللغة الوطنية الرسمية دورا هاما. وهذا النموذج التعددي بإمكانه أن يكيف لاحتواء بعد فرنكفوني، إذا اقتضى الأمر. وإذا وظف هذا التعدد بصفة لائقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يمكن اتخاذه في صيغة فاعلة في نظام تعليمي وتربوي مدمج، موجه نحو المستقبل.

الإِغْمَاسُ المُبكِّر واكْتِسَاب المَلَكَة اللُّغَوِيَّة العَرَبِيَّة

تطرح المسألة اللغوية في التعليم في كل أقطار المعمور، وتقترن بها مسألة اختيار الخطط وتوفير الظروف والآليات الملائمة للتعليم الموفق، بما فيها الظروف النفسية والبيئية التي تمكن من تعليم لغوي فاعل، لا يؤدي إلى الانفصام والاضطراب، وإفساد الأهداف المتوخاة، بما في ذلك تعطيل إنضاج الملكة اللغوية (linguistic competence maturation) في اللغة الوطنية الرسمية، التي يؤول إليها دور الإنماء اللغوي والمعرفي والفكري/التفكيري، وإيصال المعارف وتوطينها، وتوطين التقانة (بما فيها التقانة اللغوية)، والتفعيل الإجرائي والرمزي، والإصهار المجتمعي للغة في محيط منسجم وموحّد، لا ينفي التنوع.

وإذا كان التعدد اللغوي (multilingualism) مبدأ متداولا ومستحبا في هذه الخطط، باعتباره رأس مال يمكن من الاتصال والتفاعل، وإذا كان التعدد اللهجي (multidialectalism) مشروعا لأنه يتيح التنوع (diversity)، فإن التعدد والتنوع ينبغي ألا ينقلبا إلى تمزق مجتمعي (ينفي الأرضية الوطنية المشتركة)، ولا إلى تعدد لسني (multiglossia) على طريقة شارل الخامس، الذي أقر بأن الإسبانية ينبغي أن توظف في مخاطبة الإله، والإيطالية في الحديث إلى النساء، والفرنسية في الحديث إلى

الرجال، والألمانية في التوجه إلى الجياد، وخصوصا إذا كان هذا التخصص في الوظائف مبكرا.

إن أي تعليم لغوي متعدد (مقترن بتعدد لهجي) ينبغي أن يقوم أولا على تمكين الطفل المغربي من اكتساب اللغة الوطنية الرسمية، عبر إغماس مبكر (early immersion)، لتلافي الانعكاسات السلبية للازدواجية (diglossia) على النمو اللغوي والمعرفي، والشروع في تعليم اللغة أو اللغات الأجنبية في سن لاحقة متأخرة (ابتداء من الثانية عشرة، أو التاسعة في أحسن الظروف)، بعد أن يكون الطفل قد ضلع في لغة هويته وفكره وثقافة مجتمعه بصفة كافية، لا تعيق نموه، ولا تتسبب في اضطراب قدراته.

إن الطفل يبدأ نموه المعرفي والرمزي عبر اكتساب نظام دلائل (signs) ورموز (symbols) لغوية تمثل لغته الأولى، وقد توظف هذه المرحلة المبكرة، التي يسعى فيها الطفل إلى الاتصال بوسطه، والاندماج في محيطه، لإكسابه أكثر من لغة، إذا وجد المحيط الملائم، الذي يتيح الاتصال. ومحيط الاتصال يتغير عبر مراحل الطفولة، إذ يكون منحصرا في الأسرة أولا (بين الولادة والسنة الثانية أو الثالثة). وإذا كان في البيت والدان يتكلمان لغتين مختلفتين، فإن الطفل يصبح ثنائيا (bilingual). وفي دار الحضانة أو الروض، يتسع المحيط للحاضنة، ثم للمعلمين والرفاق، ويتنوع الشركاء في الخطاب. ومع ذلك، يلعب الوسط دورا مزدوجا في الإدماج والاكتساب، شريطة أن يكون هناك شريك دائم وقار، يلعب دوره الكامل ويؤثر في مخاطبه. وأما في المدرسة الابتدائية، فإن العوامل الاجتماعية والنفسية تنضاف إليها عوامل مادية وفكرية مؤثرة. ويكون التحفيز فاعلا إذا كان استعمال اللغة معمما عبر المواد، حيث تكون اللغة لغة الترقيه، ولغة بناء المعارف واكتشاف العالم، ولغة الخيال. وتلعب العوامل المادية

(أقراص مدمجة، تلفزة تفاعلية، وسائل سمعية بصرية، الخ) دورا هاما في هذا التعلم. فالمدرسة توفر أكبر الحظوظ الذهنية والمادية والاتصالية لإنجاح اكتساب اللغة أو اللغات، فتكون اللغة أداة فكر وتفكير، وأداة اتصال، ولغة ثقافة. ويكون أساس اختيار الظرف الزمني (السن المبكر) هو الاستعداد الذهني للاكتساب اللغوي، ومرونته، وخصوصا التعلم غير الإرادي وغير الواعي، الذي يصل إليه المكتسب بقواعد وافتراضات، دون أن يكون هناك تدخل مباشر في التعليم. وأهمية الوسط تكمن في إتاحة الاتصال القار وإمكان التفاعل والتبادل مع الشريك أو الشركاء. والمراحل الأولى للتعلم المبكر تختلف عن المراحل التي يصبح فيها التعلم إراديا لنظام رمزي جديد، يختلف عن النظام الرمزي للغة الأولى. واكتساب اللغة الأولى يتم عبر مراحل، يتم فيها أولا إنضاج البنى اللغوية والقدرات المعرفية في مستوى بسيط، ثم تتم تنمية أنظمة معقدة للغة وما يوازيها من مهارات معرفية.

يكتسب الطفل المغربي لهجة عربية عامية في بيته، أو لهجة أمازيغية من والديه، أو من أحدهما، في السنتين أو ثلاث السنوات الأولى. فإذا انتقل إلى دار الحضانة، وخصوصا إلى الروض بعد ذلك، فإنه قد يواجه بلغة فرنسية، مخلوطة عادة بعامية عربية مغربية. وقل أن تجد الروض يسهم في تعليم العربية الفصيحة، أو إمكان الحديث بها. وينتقل الطفل بعد الروض إلى المدرسة العمومية، فيتعلم لغة عربية فصيحة، قد يوظف المعلم في تلقينها العامية العربية. وإذا وضعنا جانبا إمكان وجود ثنائية لهجية في البيت (بين العامية المغربية والأمازيغية)، فإن الطفل المغربي يواجه الازدواجية بين اللهجة واللغة العربية الفصيحة في السنوات الأولى من تعلمه (وهو ما سمي ب diglossia)، وقد يواجه

الثنائية اللغوية (bilingualism)، بين العربية الفصيحة والفرنسية في نفس الفترة، بدون أن يكون هناك أي اكتمال أو إنضاج لأي نظام من هذه الأنظمة. وهذا الوضع يؤثر دون شك على نموه اللغوي والمعرفي والفكري، ويخلق له اضطرابات نفسية، وهو في الأطوار الأولى من النمو، ما دام الوسط المتمثل في الشريك غير قار وغير واضح، وما دام الواقع الفكري والنفسي غير واضح ولا قار كذلك. وهذا الاضطراب في المراحل الأولى من الاكتساب والنمو له نتائج سلبية أكيدة على نموه اللغوي والفكري والمجتمعي فيما بعد، وموقفه من اللغات، الخ.

فأول ما ينبغي الاتجاه إليه في اقتراح نموذج بديل هو تلافي إدخال اللغة الأجنبية في سن مبكرة، من جهة، حتى لا يقع انقطاع واضطراب، وكذلك تمكين الطفل من التغلب على مشكل الازدواجية بتحسين أوضاعه النفسية والبيئية، وجعلها أوضاعا طبيعية. ومقياس الطبيعية يفترض أن يكتسب الطفل اللهجة (أو الثنائية اللهجية إذا اقتضى الأمر) في محيط الأسرة (ويتابع تنمية هذه اللهجة في هذا الوسط، وربما في الشارع)، ويكتسب العربية الفصيحة في الحضانة والروض والمدرسة الابتدائية، فيما بعد، دون انقطاع، ودون أن يستعمل المعلم العامية، بضرب من الإغماس (immersion) الذي يكون فيه الشريك في الروض أو المدرسة "أجنبيا" عن الشريك في البيت. فإذا اكتمل نظام اللغة في ذهنه وممارسته بين الروض والمدرسة (فيما بين الثالثة والتاسعة أو الثانية عشرة، حسب النموذج التعليمي والأفراد)، أمكنه أن يتعلم اللغة الأجنبية والمعارف الأخرى، وهو قد نمى قدراته الإدراكية والمعرفية في ظروف نفسية وبيئية مواتية.

إن حلّ مشكل ضعف مردود التعليم وضعف اللغة العربية وضعف اللغات الأجنبية يمر أولا عبر تهييئ البيئة الطبيعية لتجاوز مشكل الازدواج،

وتمكين المكتسب المبكر من اللغة الفصيحة، ثم عبر خلق "فضاء" ذهني عربي معمم على كل المواد، وأخيرا عبر فضاءات تعددية مندمجة ومتزنة. وطبعا هناك الطرق والآليات التي تمكن من الفهم والإنتاج، أكثر من شحن الذاكرة بمعلومات زائلة، وتنمية المهارات في استقلال عن بعضها بعض وإيجاد المعلم المقتدر، إلخ.

وينبغي، ونحن ندعو إلى تعدد لغوي متزن، مركزه اللغة الوطنية الرسمية، ألا يغيب عن أذهاننا أنه اختيار ذو كلفة ومخاطر. فالكلفة مادية وتخطيطية وبيئية ونفسية، الخ. فالتعدد ينبغي ألا يقود إلى التمزق المجتمعي، الذي يفقد الأرضية الوطنية المشتركة. هل هو تعدد بوتقة (pot melting) أم تعدد فسيفساء mosaic ؟ والمخاطر مصدرها أن التعدد اللغوي اختيار صعب، قد لا يوفق في تنفيذه إلا المجتمع الذي تتوفر له الآليات والإمكانات العصرية.

اللُّغَةُ والْبِيئَةُ

اللغة كائن حي، مثل الكائنات الحية الأخرى، وهي تتأرجح بين الحياة والموت، وتعيش قوية أو ضعيفة أو مهددة، تصارع من أجل البقاء والنماء والفاعلية الوظيفية، والابتعاد عن التقهقر والانكماش والانقراض. وأكثر النماذج انتشارا لموت اللغات نموذج الموت التدريجي البطيء، الذي يتم عبر عوامل ومؤشرات مطردة، تتسبب في تدهور وضع اللغة، ثم انطفائها. وأول هذه العوامل خارج عن المجال اللغوي، إذ هو سياسي واقتصادي واجتماعي وإثني، الخ. وثانيها متعلق بالسلوك اللغوي، أو كل ما هو سوسيولساني، بما في ذلك المواقف من اللغة، وتمثل الوظائف التي يمكن أن تقوم بها، وخاصة في محيط ثنائي أو متعدد لغويا. وأخيرا، هناك مقومات اللغة البنيوية الداخلية، بما في ذلك غنى أو فقر مفرداتها العامة، أو المختصة، وخصائصها الصرفية أو النحوية أو الخطية، وتوفر الأدوات لتعليمها ونشرها، أو قدرتها على المواكبة، الخ. وغير خاف أن اللغة لا تنهار بفعل فقرها أو ضعفها الداخلي، بل إن هذا الفقر غالبا ما يكون نتيجة أو لازمة لتحول تنقيصي في مواقف متكلميها منها، يؤول بها أولا إلى أن تصير لغة "ثانية"، بعد أن تكون أولى، ويتسم بالاضطراب في نقلها وتواترها وإيصالها عبر الأجيال، مما يؤثر في تعلمها كلغة أم، الخ. ويؤدي ذلك أيضا إلى إضعاف فرص الشغل بها، أو تلقي المعرفة بها، أو التشكيك في رمزيتها، الخ.

وهذا السلوك بدوره ليس إلا نتيجة لإكراهات وضغوط خارجية، سياسية واقتصادية على الخصوص. فهناك إذن سلسلة تراتبية لاقتضاءات التدهور، رأسها خارجي وذيلها داخلي.

ورغم أن اللغات في صراع هيمني دائم، أو على الأقل في مناوشة مستمرة، فإن اللغات التي تنعت بأنها مهددة تشعر بأنها تفقد وظيفتها تدريجيا في محيطها، في التعليم والاقتصاد والإدارة، وإيصال المعرفة والمستجدات الحضارية، الخ. ومن أجل المحافظة على هذه الألسن المهددة، أقيمت هيآت وهياكل لاقتراح تدابير من شأنها تلافي انتقال هذه الألسن من الحياة إلى الموت، وأصبحت إكولوجيا اللغات تتبوأ مشروعية ضمن الإكولوجيا العامة للكائنات النباتية والحيوانية والبشرية، التي تهدف إلى المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية على الخصوص. ولقد بات واضحا أن تدهور وضع اللغة ناتج عن تدهور البيئة التي تتبوأ (أو "تتبيأ") اللغة فيها. ومعلوم أن البيئة الملائمة للتدهور بيئة متعددة اللغات (multilingual)، وتصبح ملوثة عندما تطغى فيها لغة أجنبية دخيلة على اللغة المحلية المبوأة عبر الثقافة والمعرفة والسلوكات اللغوية المحلية. وأما بيئة الازدواج (diglossia)، بل بيئة التعدد اللسني (multiglossia)، بين لغة معيار رسمية ولهجات من نفس النسق اللغوي العام، أو من نفس المنظومة الثقافية، فعادة ما تكون أقل خطرا على الألسن المتعايشة. ويمكن التمثيل لهذا بتجربة الازدواج القائمة بين اللغة العربية الفصيحة واللهجات العربية العامية التي تمثل مدًا لها في الوظائف والرصيد المفرداتي والآليات الصرفية/النحوية والدلالية. وتدخل ضمن المنظومة الثقافية العامة لهذه الازدواجية الأمازيغية، لأنها أخت العربية، وتنتمي إلى نفس الأسرة اللغوية الحامية/السامية، وهي تمثل إلى جانب العربية أحد الألسن القليلة التي

احتفظت بسمات النظام السامي/الحامي، وصمدت أمام التغلغل الأجنبي ومحاولات التهجين والقضاء عليها. فالازدواجية اللسَنية العربية/العربية أو التعددية اللسَنية العربية/البربرية أنتجت تاريخا وحاضرا غير مسبوقين للتناغم والانسجام والاستقرار اللغوي.

ولقد كانت اللغة العربية الفصيحة منذ أن ارتقت من وضعها كلهجة لنجد أو لقريش، أو نظام توافق بين عدد من السمات اللهجية المحلية في البلاد العربية، قد أثبتت فاعليتها الوظيفية كلغة معيار موحّدة، أدبية وإدارية وعلمية، الخ. وظلت اللغات/اللهجات الأخرى داعمة ومغذية ومحيية لها عبر الوظائف الحياتية اليومية، والوجدانية، والتنوعات الإثنية أو المجتمعية القبلية، دون أن تختل العلاقة، أو يتحول الاختلاف الجزئي إلى صراع حياة أو موت، على غرار ما حدث في المنطقة اللاتينية، التي قامت فيها اللهجات الرومانية لتحتل تدريجيا وظائف اللغة اللاتينية الأم، ولتنفصل عنها وتقر موتها التدريجي، لأسباب تاريخية وإديولوجية خارجية، تختلف جذريا عن العوامل التي رسخت الازدواج العربي. فاللغة العربية الفصيحة أثبتت فاعليتها ووظيفيتها عبر التاريخ والحاضر، وهي لغة اتصال بين الشعوب العربية وغيرها من الشعوب، وهي لغة إيصال المعرفة والحضارة، وهي لغة التعليم، الخ. وقد ازدهرت الحضارة والمعرفة العربية الإسلامية بازدواجيتها، وأخذت عنها أوروبا لتنهض بتقنياتها وعلومها.

وغني عن البيان أن اللغة العربية الفصيحة القوية لم تضعف أمام الازدواج، ولا أمام التعدد اللغوي (الفارسي والتركي على الخصوص)، بل إنها ترجمت وعربت واقترضت ما شاء لها من المفردات والآليات، وزادت قوة في محيط يطبعه التعدد اللهجي واللسَني واللغوي. ولم يكن يخطر ببال متكلميها من العرب أو من المستعربين (الذين اعتنقوا الإسلام) أنها

لغة يمكن أن تكون مهددة، بفعل بيئتها، ولا بفعل مقوماتها الداخلية (من مفردات أو نحو أو خط، أو نظامها الاشتقاقي القائم على إسقاط الحركات، الخ). ولم يبدأ الشعور بالتهديد عند متكلميها إلا عندما ضعفت الأمة سياسيا، ودخلت لغات القوات الأجنبية (مثل الإنجليزية والفرنسية والتركية) لتفرض هيمنتها، وتصبح حالة محل اللغة العربية في كل الوظائف الدنيوية، في التعليم والإدارة وإيصال المعرفة والاقتصاد، وتتحول اللغة العربية إلى لغة للدين والشعر. وردا على هذه الإكراهات السياسية الجديدة، وقع تحول في النظر إلى التعريب عند متكلمي العربية، إذ لم يعد شأنا يتعلق بتنمية طاقات اللغة الداخلية (حتى تواكِب بالمفردات المعرَّبة، مثلا، أو بنظام عبارتها، المستجدات أو الثغرات في المفاهيم والتصورات الدخيلة)، بل تحول التعريب إلى رد فعل تحرري/حضاري، المقصود به مقاومة تهميش اللغة العربية، والتقليص من وظيفيتها لتصبح لغة الشعائر الدينية فقط. أو بمعنى آخر، فإن الإكراهات السياسية (والاقتصادية/السياسية) لم تتوفق في فصل الشعب عن لغته، أو تغيير سلوكه اللغوي تجاه اللغة العربية، وإن أصبح يشعر بأن لغته مهددة بالنظر إلى ما تعانيه من تهميش فعلي.

وفعلا قامت محاولات متنوعة للمس بوظيفية اللغة العربية والتنقيص منها، بين لاجئ إلى حجة "ثورة المعلومات"، التي تحرم على اللغة العربية أن تكون أداة الإيصال والاتصال (حتى ولو دعمت بلغات أجنبية)، وبين مشكك في قدرتها الداخلية على المواكبة، بدعوى النقص في مفرداتها أو مراجعها التقنية، وبين مشكك في قدرتها أن تكون لغة التعليم، نظرا لتعقد نظامها الداخلي، وخطها، وغياب الشكل فيها، الخ، وبين لاجئ إلى إذكاء صراع

الازدواجية لفائدة العامية، الخ، وكأننا في خطاب العشرينات أو الثلاثينات في لبنان أو مصر، أو غيرها من البلاد العربية، لما قامت دعوات للتنة الخط العربي (شكلا أو بناء)، وقامت دعوات إلى التلهيج. وقد باءت كلها بالفشل الذريع، وقد لقيت هذه المحاولات المصير نفسه في المغرب العربي. ويغيب، طبعا، عن أذهان أصحابنا المشككين أن اللغة العربية ازدهرت عبر العصور بنفس الخط وبنفس النظام الاشتقاقي وبنفس الازدواجية. كما أن هذه الصعوبات أو الإكراهات التي تعاني منها العربية تعاني منها مثيلات لها كالفرنسية أو العبرية أو الصينية أو الهندية، أو غيرها من اللغات الحية.

ومن غريب ما بلغ إلى سمعنا أن اللغة العربية في المغرب غير مهددة، وأن المهدد هو اللغات الأجنبية (وربما اللهجات). ولذلك، يجب العناية بهذه الألسن، ولا ضير أن تكون اجتماعاتنا بالفرنسية، وأن تحرر مراسلاتنا وتقاريرنا الرسمية بها، وأن يتم تعجيم حواسيبنا في البريد والبنك والإدارة، الخ. وهكذا، فإننا نشهد بزوغ تلوث بيئي لغوي مبني على تصورات غير ناضجة للتعدد اللغوي واللهجي الذي ندعو إليه، وهو تصور أساسه نبذ وظيفية اللغة العربية بإذكاء صراع سلبي بينها وبين اللهجات المحلية واللغات الأجنبية، بدعاوى مهزوزة لا تصمد أمام أبسط التحاليل. وهذا التدهور البيئي له سلبيات كثيرة على تعلم اللغات، لأن الرؤية غير واضحة، والحوافز للتعلم غير واضحة كذلك. ومن شأن هذا التدهور رفع أعداد الأميين، وإفساد الإيصال والاتصال.

إن إصلاح النظام التعليمي (في جانبه اللغوي) ومحاربة الأمية لا يمكن أن يقوما إلا عندما تتضح الرؤية بالنسبة للتعدد اللغوي في المغرب، الذي لا يمكن أن يتبوأ إلا عندما تدعم اللغة الوطنية الرسمية لتصبح ذات فاعلية وظيفية تامة، في التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام، فتكون

لغة الإيصال والاتصال، ويقع إنضاج وظائف التعدد اللغوي، ووظائف التعدد الألسني، في اتجاه الإيجاب وإتمام الوظيفية، لا في اتجاه الصراع. إن البيئة اللغوية الصحية التي ينمو فيها التعليم وتنمو فيها المعرفة من الضروري أن تكون بيئة الشعب اللغوية الطبيعية، التي أنتج معرفته وثقافته المحليتين بها، وأوصلهما إلى غيره، وهي الازدواجية العربية المدمجة لمكون الأمازيغي. وإن التعدد اللغوي الناضج (لا الثنائية المختلة) من شأنه أن يتيح للتعليم أن يصبح موفقا في الإيصال والاتصال.

إن اللغة العربية في المغرب لا يمكن أن تصبح مهددة، وإن المحاولات اليائسة لنقلها إلى هذا الوضع هي محاولات لهز الاستقرار البيئي اللغوي الطبيعي للمغرب. فعسى أن يكون تبوؤ العربية الصحي والناضج سبيلا لخدمة تعدد وتنوع لغويين يجليان وظيفية أنجع. ولئن كان الناتج الوطني الخام لم يعد المقياس الفصل في تحديد مستوى العيش، فإننا نظن أن التبوؤ اللغوي الطبيعي لا بد وأن يدخل كعنصر ضمن قياس المؤشر التركيبي للنمو البشري، الذي يعكس درجة النمو الفكري والنضج الحضاري.



المَعْلُومَات الجُزْئِيَّة وَالتَّرْجَمَة الآلِيَّة

في مجتمع للمعلومات يتسم بالكم والتدفق الهائلين لهذه المعلومات. أصبح من الضروري التأمل في ملاحظتين هامتين:

أ) إن هضم المعلومات وتحليلها والإفادة منها يتطلب توفر ذكاء خاص، يمكن من تنشيط الآليات والمصافي التي تتيح تنظيم هذا الكم وضبط تدفقه، وانتقاء الوظائف والذوات الواردة، في سياق غير متجانس.

ب) إن الفكر والتفكير يوظفان معلومات جزئية، وبنى معرفية واتصالية تخلق تمايزات بين الأفراد والمجتمعات. فالأفراد والمجتمعات لا يتوفر لها نفس الكم المعلوماتي، ولا نفس المضمون، ولا نفس الأدوات الإدراكية أو التقنية، ولا نفس الاستعدادات، ولا نفس التموقع الزمني بالنسبة لجدة المعلومات، الخ. وعلاوة على هذا، فإن اختلال التكافؤ مرده إلى اختلال التحكم في المكونات، وربط العلائق، وضبط التدفقات التي تحدّد كفاية الأنساق المعلوماتية، وإمكانات توظيفها. فالشمولية النسبية هي التي تمكن من الحكم على التفاصيل. ومعلومة جزئية موَزّعة لا يكون لها نفس التوظيف، ولا نفس النتائج في كتل معلوماتية ذات أحجام مختلفة، وعناصر مختلفة. بل إنها قد تُؤوّلُ تأويلا خاطئا، وتؤدي إلى نتائج غير ذات مردودية. وبما أن مبدأ الحق

في البحث عن المعلومات لا نقاش فيه، فإن نجاحنا أو فشلنا في معالجة المعلومات مرتبط بالشروط والقدرات الضرورية للإفادة من المعلومات الجزئية.

وتندرج مشروعية الترجمة الآلية ضمن منطق مماثل، نظرا إلى أن جودة المنتوج نسبية (أو جزئية)، رغم أن نصا مترجما عن الصينية (ولو بجودة مشكوك فيها) أحسن بكثير من النص الصيني نفسه، حينما يواجه به شخص يجهل الصينية. ولعل التحمس إلى الترجمة الآلية في الأربعينات/الخمسينات يستند إلى كون الترجمة البشرية (ذات الجودة العالية) لا يمكن أن تلبي الحاجات الكمية المتزايدة، وبكلفة معقولة (أقل من كلفة الترجمة البشرية بكثير). ورغم أن الترجمة الآلية للغات الطبيعية هي من أعقد تطبيقات اللسانيات الحاسوبية والذكاء الاصطناعي، وتحتاج إلى موارد معلومات ومكونات معالجة ليست باليسيرة (من تحليل لساني، وتمثيل وتوليد)، فإن أنظمة الترجمة الآلية الطبيعية، المرتكزة على ما يدعى باللغة البَيْنِيَّة interlingua، على الخصوص، قد استفادت من استثمارات سخية. وهذه الأنظمة من أنواع مختلفة، بالنظر إلى نَساجها واستعمالها. ومعلوم أن هذه الأنظمة لا يمكن أن تستغني تماما عن الإنسان. وعليه، نتحدث عادة عن الترجمة بمساعدة الحاسوب، عوض الترجمة الآلية.

وقد اعتاد اللغويون الحاسوبيون التفريق بين ثلاثة أنواع من أنظمة الترجمة الآلية: (أ) الأنظمة المباشرة، و(ب) أنظمة التحويل transfer، و(ج) أنظمة اللغة البَيْنِيَّة interlingua. وهذا التنوع مرده إلى ما يتحلى به كل نظام من عمق في التحليل اللساني. ففي الأنظمة المباشرة، هناك اعتماد مجموعة من المزاوجات بين المفردات والقواعد في اللغتين، للتمكن

من ربط العلاقة بين نص اللغة المصدر وترجمته في اللغة الهدف. ويمكن أن يدخل في المنهج المباشر الاعتمادُ على بنوك نصوص مترجمة مُخَزَّنة يمكن استرجاعها بروتينات جاهزة عند الاقتضاء. ويمثل SYSTRAN أحد النماذج المباشرة المشهورة. وأما أنظمة التحويل، فهي تستفيد من التحليل اللغوي (التركيبي على الخصوص) في عملية استبدال اللغة الهدف باللغة المصدر. ويمثل نظام EUROTRA أحد هذه النماذج. وأخيرا، فإن أنظمة اللغة البينية لا توفر مرورا مباشرا أو شبه مباشر من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف، بل إن هناك أولا تمثيلا لمعنى اللغة المصدر عبر لغة صورية مستقلة عن اللغات، ثم هناك تشكيل هذا المعنى عبر مفردات اللغة الهدف وعباراتها. ويمثل "المترجم" ومشروع KBMT (أي الترجمة الآلية المؤسسة معرفيا) نموذجين لهذا النوع من الأنظمة.

وتستعمل الترجمة الآلية التحرير السَّبْقي preedition (لإدخال تعديلات على النص قبل ترجمته) أو التحرير البَعْدي postedition، بحسب الأهداف التي يرام بلوغها، وبحسب أنواع الجودة كذلك. ففي الترجمة من أجل معاينة المستجد العلمي أو التكنولوجي أو المعلوماتي (مثل المختصرات العلمية أو قصاصات الجرائد، الخ)، وكذلك الترجمة على الخط on-line بإنترنت، مثلا، يكون الهدف الأول هو بلوغ مضمون النص، دون عناية بالعبارة. والأهم هو أن يصل النظام بسرعة، وبكلفة منخفضة، وبكمية كبيرة (أحيانا)، إلى ترجمات مفهومة. وهذه الترجمات يمكن استعمالها (بدون مراجعة) بهدف الوصول إلى المعلومات وغربلتها لاحقا. وأما ترجمة نصوص مرجعية (مثل النصوص الإدارية، أو التقارير، أو الموجزات، الخ)، فإنها تقتضي تحليلا أدق للجمل، وتحديد الميدان، وتجانسا نسبيا لبنى النص الأصلي (يمكن بلوغه عبر مراجعة التحرير سبقيا)،

ومراجعة تحرير النص بعديا، الخ. وأما ترجمة نصوص أدبية أو جمالية أو غيرها، فإنها تراعي جودة عبارة النص، مما يعني أخذ الخصائص الأسلوبية والنصية الذريعية بعين الاعتبار. وهي خصائص لا تستطيع معالجتها الأنظمة الحالية للترجمة الآلية، مما يعني ضرورة التدخل البشري في دَخْل الترجمة وخَرْجها. ومن المفيد التمييز بين الترجمة الآلية المدعومة بالإنسان human aided machine translation والترجمة البشرية المدعومة آليا machine aided human translation التي تنفذ عبر ما يسمى بمكتب عمل المترجم (poste de travail du traducteur).

لقد أدرك الخليفة المأمون أن الترجمة أداة تفاعل المجتمعات والحضارات، ونقل العلوم والفنون والمعارف. وإذا كان التعدد اللغوي والثقافي يسهم في إعادة بناء الذهنية، فإن الترجمة أداة فعالة في تعميم المعرفة، وتعميم الإفادة من الذهنية الجديدة المحمولة بلغة الأمة. وإن إجمالي ما يترجم من الكتب في العالم العربي لمؤشر يبعث على القلق. لقد خطا العالم العربي بعد المأمون خطوات لا بأس بها في اتجاه "تألية" الترجمة (automatization). وإن القاعدة المتعددة المتوفرة في معهد التعريب والأدوات الذكية التي هو بصدد تطويرها، والمنتوجات والأدوات المتعددة والمتنوعة المتوفرة في العالم العربي أو غير العالم العربي، لما سيساعد بجد في معالجة العربية آليا، وكذلك في الترجمة إليها ومنها. وإن الجودة النسبية (أو الجزئية) ليست خاصية للترجمة، بل إن المحيط غالبا ما يفرض علينا أن نستعيض عن الكل بجزئه.



مُحاربة الأُميّات

هناك تعالق وتلازم بين مؤشرات النمو البشري ورفع الأمية (أو الأبجَدَة)، والتكوين، والتربية. وتخص نتائج هذا التلازم الشغل، والرفاه، والإنتاجية، والمواطنة النشيطة، وارتفاع الدخل، والصحة، والعناية بالأبناء وتفوقهم في الدراسة، وانخفاض الإجرام، وعدم الاتكال على الدولة، والإثنية المدمَجة، الخ. وهناك تعالق بين درجات الأبجَدَة والتنمية الاقتصادية، أو بين مستوى العيش ومستوى التربية. وأخيرا، فإنه كلما ارتفع مستوى التربية والتكوين، عند الفرد، كلما كان قادرا على مواجهة مشاكل النمو، والتنافسية، والجودة، والتقنية، والتكيف مع محيط الشغل، وهو محيط غير مستقر، تتحكم فيه التحولات التكنولوجية والشمولية.

ومع ذلك، فالملاحظ أن المجتمعات التامة الأبجدة تمثل الاستثناء، لا القاعدة. فضعف أبجدة الكبار في الولايات المتحدة، مثلا، يمثل خاصية مطردة للمشهد التربوي. وواضح أن اللاأبجَدَة (أو الأمية) تعم مستويات ودرجات مختلفة، بحيث يمكن أن نقر بأننا كلنا لاأبجديون (أو أميون) إلى حد. ونحن كلنا بحاجة إلى برامج دائمة ومتنوعة وهادفة، تمكننا من تحسين درجات تهذيبنا. وفي نفس الوقت، إنجازاتنا الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن التأكد من صدق التلازمات المشار إليها عن طريق الإحصاء في البلدان المتقدمة. إلا أن هذه التلازمات لا تصدق بنفس الكيفية في البلدان الأقل تقدما. وأحد الأمثلة الواضحة لعدم قيام هذا التلازم بالمغرب هو عدد حاملي الشهادات المعطلين، الذين لم يصلوا إلى شغل ولا رفاه، بينما إخوانهم الأميون أكثر حظا في المهن، وتوفيقا في الإنتاجية، والأسرة، والعناية الصحية، الخ. ويمكن إيراد أمثلة مشابهة لهذا في المواطنة، واحترام القانون، ودرجة الإنتاجية، والعناية بالأطفال، الخ. بل إن مجتمعنا يعاني من كون مؤشر أو درجة التربية قد يكون في تناسب عكسي مع درجة المسؤولية أو المواطنة. وبناءا على هذه "الخصوصية"، يجدر بنا أن نطرح مشكل اللاأبجدة من الأعلى، لأن هذا الصنف له سلبيات لا تقل عن سلبيات اللاأبجدة السفلى. فعلى مستوى الفرد، يجدر بنا أن نتساءل: لماذا نجد مهذبين من مستوى عال بما يكفي لا يصلون إلى الرفاه الفردي ولا إلى التنمية الاجتماعية؟ وعلى مستوى المحيط، نتساءل: لماذا لايحس أفراد ذوو مستوى عال بالراحة في بلدهم، ويصيرون مرشحين للهجرة؟ لماذا تعاني إدارتنا وموظفونا من عدة نقائص، وعدم المردودية، وضعف في قيم المواطنة، الخ؟ فالإجابة على هذه الأسئلة المتعلقة بلاأبجدة أعلى السلم، أو بالمحيط غير المُؤَبْجَد، تمثل أهمية كبيرة. ورغم أن الكل متفق على ضرورة قيام برنامج أبجدة عاجل وكثيف ومعمم في أسفل السُّلَّم، حتى يتمكن كل مغربي من امتلاك القراءة والكتابة والحساب، ويقع اقتسام (ولوجزئي) لمنافع المعرفة، فإن برنامج الأبجدة ينبغي أن يكون أكثر اتساعا، ويشمل مختلف الأميات التي يغذيها أناس تلقوا معرفة محترمة، ومع ذلك فهم لا يسهمون بصفة مقنعة في تنمية البلاد.

ومن المحتمل أن يكون عدم التلازم الملحوظ راجعا إلى عدم تلازم المعرفة المكتسبة (من قراءة وكتابة وحساب) مع اكتساب القيم

(الأخلاقية، والاجتماعية، الخ). ويمكن رد عدم التلازم الأخير إلى كون المعرفة الخالصة يمكن توظيفها أو تنشيطها (نسبيا) في المحيط، بينما القيم أقل وظيفية (نسبيا). وهذا ما يفسر كون تنمية قدرات فكرية قد يؤدي إلى استعمالها لتوسيع الهوة بين مجال المعرفة ومجال القيم. وإذا كان المحيط لا يتبنى القيم التي تروج لها المدرسة، فإن بونا يقع بين التعليم والمحيط، وتتعذر التنمية، لأن التنمية البشرية لا يمكن أن تتم بدون قيم. وعليه، فإن نتائج أبجدة المعرفة وانعكاساتها على التنمية السوسيو-اقتصادية قد يطول انتظارها. فالأبجدة التي نحتاج إليها لا يمكن أن تنحصر في المعارف الأولى، بل هي كذلك أبجدة النزاهة، والإنصاف، والعدالة، والتكافل، الخ. أضف إلى هذا أن أي خطة في هذا الصدد ينبغي أن تتجه بصفة موازية إلى إصلاح المدرسة وإصلاح كل ما يحيط بها (من إدارة واقتصاد وعدالة، الخ)، حتى يصبح المحيط نفسه حاملا للقيم المدرَّسة، وضامنا لها.

لقد ذهب بعض الباحثين المُبَرِّزين إلى أن اللاأبجدة المعممة مصدرها الاختلالات اللغوية أساسا. ثم إن هذه الأخيرة مردها إلى الانتقال المضطرب من اللغة الشفوية إلى اللغة المكتوبة، نظرا إلى البون اللِّسني المرتبط بالازدواجية. ويقترح هؤلاء الباحثون تجاوز الفجوة بتبني اللغة الشفوية كلغة مكتوبة، سواء تعلق الأمر بالعامية المغربية، أو بالبربرية. ونظرا إلى التنوع اللهجي الملحوظ في استعمال هذين اللسانيين، فهل سنقيم لسانيين مُعَيَّرَيْن وموحدين، على غرار ما حدث حين نشوء اللغة العربية الفصحى، وقت ارتقت إلى لغة جامعة انطلاقا من تنوع شفوي محلي؟ يبدو هذا الاختيار غير معقول، لأنه سينتج فسيفساء متعددة اللِّسَن، تشمل اللغات المعيرة واللهجات الوطنية، وتنضاف إلى التعدد اللغوي

الضروري الناتج عن الانفتاح على اللغات الأجنبية. وبناءا عليه، فإننا لن نتقدم في معالجة الفوارق اللسنية الوطنية، ولن نلبي الحاجة إلى "أمومة" اللغة أو "شعبيتها".

وإذا نظرنا إلى اللغات الأوروبية التي عدت نموذجا للعصرية، عند هؤلاء، يحق لنا أن نتساءل: هل تتلافى هذه اللغات فعلا البون الازدواجي، وهل هي ناتجة عن نقل لسان شفوي إلى لسان مكتوب، أم إن مصدرها لسان مُعَيَّر، وضعه النحاة والمقعدون، وعمم بواسطة المدرسة؟ وهل يمكن تقليص البون الازدواجي بآليات أخرى غير تعميم المدرسة والتعيير؟ أليست الأبجدة عملية تمكن من الانتقال من معرفة ضمنية، "تلقائية" وشفوية، إلى راموز مكتوب، أو نظام تمثيل رمزي مجرد، عبر التعليم والترجمة والإشفار العَبْري؟

لقد ذهب بعض الديموقراطيين المبرزين إلى أن هناك علاقة مباشرة بين تبني اللغة الشفوية والديموقراطية، بل إنهم عدوا التعيير لاطبيعيا، ولاديموقراطيا، وقمعيا! فليتأملوا التاريخ، تاريخ اللغات التي هم معجبون بها. لينظروا إلى حالة الفرنسية ووضعها ساعة الثورة، وإلى الألمانية أو الإغريقية العصريتين ولهجياتهما، أو العبرية العصرية، الخ. فهل وصلت هذه اللغات إلى التمكن والتعميم بغير التعيير والانتشار في التعليم والحياة النشيطة؟

إن التشكيك باستمرار في وضع لغتنا الوطنية الرسمية، وإنكار تاريخنا وهويتنا التراكمية، وطمس وظيفياتها وعصريتها، ونبذ منافع التعيير، معارضة مع التنويع المفرط، كل ذلك يدخل ضمن محاولات مكثفة لهز استقرار توازناتنا اللسانية الصعبة. ألم تختر الثورة الفرنسية أن تشن حربا ضروسا على اللهجات الإقليمية (التي عدت من بقايا الإقطاعية وعدم تكافؤ الفرص)،

لصالح لسان وطني (بدأ لسان أقلية) حوّل إلى لغة مميّزة ومعممة في كل مناحي الحياة النشيطة؟ فهل مشكلنا أن نستمر في إضعاف لغتنا الوطنية التاريخية والتحريرية، والدفاع عن تلهيج مفرط، وتعميم فائق للغات الأجنبية، على حساب اللغة الرسمية والألسن الوطنية، وتغذية صراعات لسانية مصطنعة ودائمة، أم مشكلنا تجاوز النقائص الحضارية، والأخلاقية، والنفعية؟

إن اللغة العربية لغة حضارة كونية وتاريخية، من مصلحتنا أن تصير تامة الحياة، ومتجددة، ومبسطة، وتوظف بيداغوجية عصرية، وتكون في متناول الشعب، والخدمة اليومية. وإن الألسن الأمازيغية من الطبيعي أن تجد لها مكانا في التعليم، والتنوع الثقافي، والمعرفة المحلية، والبحث العلمي. ثم إن من المؤكد أن لغات مثل الفرنسية والإنجليزية أدوات أساسية للانفتاح على العصر. إن استقرارنا سينبني أساسا على اختيارات معقولة بصدد التعميم والتنويع.

إن جلالة الملك **الحسن الثاني**، رحمه الله، لم يدخر جهدا ولا نصحا من أجل الدفع ببلده إلى التنمية والتحديث. وسيرا على نهج والده المنعم جلالة الملك **محمد الخامس**، محرر الوطن، فقد ظل راعيا للغة العربية، ومدافعا عن تقدمها وتطورها. ثم إنه وضع أسسا لاستقرار لساني متزن، متنوع محليا، ومتعدد اللغات. وقد أجهد نفسه، حتى آخر أيامه، في إصلاحات من شأنها أن تمكن شعبه من طي صفحة التخلف، وفي مقدمتها إصلاح نظام التربية والتكوين والبحث.

وقد دشن جلالة الملك **محمد السادس** أيده الله، عهدا واعدا ومليئا بالآمال، بإعمالات هادفة وجريئة ذات نطاق واسع، اتجهت لرفع الأضرار الأكيدة التي يعاني منها الشعب. وملكنا المعتز بجذوره

التاريخية وهويته، والمتطلع إلى العصرنة والتغيير والمبادرة، والمعرفة المتعددة، والحوار، والانفتاح بدون تنازل ولاعقدة، والمزود بالرؤى والتصورات المتعددة الأبعاد والمجزوءات، لعازم أشد العزم على رفع التحديات الحقيقية، ومعالجة الإشكالات الفعلية، وتقديم الحلول اللائقة والخلاقة، للفوارق، والفقر، والشغل، والتربية، والعدالة، والتخليق، والمحاربة المعممة لجميع أشكال الأميات.



الْبَحْث الْعِلْمِي وَالْبِيْئَة اللِّسَانِيَّة

يبدو أننا لم نقتنع بعد بمزايا الحداثة وضرورة إقامة مجتمع مبني على المعرفة والمعلومات والعلم، وإن كان هذا هو شعارنا اليومي. إن النهج العلمي يوظف بناءات افتراضية ونسبية، وإجراءات اكتشاف وقرارات تتغير باستمرار، ومعطيات ووقائع موضوعية لا تكون لها دلالة إلا بالنسبة لإشكاليات محددة في فترات محددة. فعالم المعرفة عالم في حركة دائمة، عالم بدون راحة، كما يقول الفزيائي بور Bohr. ومع ذلك، فإن هذا المنظور النسبي والحركي لا ينفي اللجوء المستمر إلى الذاكرة، ولا إمكان اتخاذ القرار.

لقد سجل البحث اللغوي في المغرب نتائج واعدة ومعترفا بها عندما اختار عن قصد أن يتموضع بالنظر إلى المعرفة العصرية العالمية وتقنياتها ومناهجها الموضوعية. وعلى عكس هذا، فإن النقاشات اللغوية غير الأكاديمية أو غير المحترفة أو النقاشات الأكاديمية الأقل علمية (أو "النضالية") لم تستفد من الآفاق الهامة التي تفسحها اللسانيات العصرية.

إن البحث اللساني المقارن يقدم رؤى حركية وبنائية لاتصال اللغات، تنفي التحجر والصراع، وتساعد على بعث بينية لسانية فعلية ووظيفية، تنشط فيها الذاكرة (أو الذاكرات) اللسانية، في غناها وتنوعها، بحسب الوظيفيات والطاقات الإدماجية والإجرائية. ثم إن الذاكرات

غير النشيطة لا تصير مفقودة، لأن الذاكرة الحية نفسها يعاد بناؤها باستمرار اعتمادا على هذه الذاكرات. وتسوغ حركية مماثلة البت في التوازن (المتغير باستمرار) بين ما هو كلي عالمي وما هو خصوصي محلي. إن النقاشات اللغوية الحالية التي تدور حول اللغة العربية (سواء كان مصدرها مغربيا أو أجنبيا) غالبا ما يُخلَط فيها بين ما يتصل بالمنهج العلمي الموضوعي وبين ما يتعلق بالنضال الإديولوجي.

إن كل لغة عصرية مُعَيَّرة أو فصيحة تفرز نظاما للقواعد والمعايير تتبناه المجموعة اللسانية بهدف التوحُّد (النسبي) والتواصل. إلا أن اللجوء إلى ضبط المعايير والرموز لا يمكن أن يعني نبذ الخلق والتطور والحياة والتنويع، وكذلك وجود أشكال وسلوكات لغوية غير معيَّرة. فاللغة الفصيحة (أو المعيَّرة) تمثل لغة الهوية الإصهارية، ولغة التعليم والتربية، ولغة الفرص المعرفية والاقتصادية. هذه اللغة البَيْنِيَّة (المغربية والعربية) ينبغي أن تكون مبسطة وبيداغوجية، خدمة لمتعلميها، ولغة يسهل بها التواصل، وفي نفس الوقت لغة دقيقة، علمية وتكنولوجية. وهذه الشروط تجعل التعبير مخالفا للناموسية أو المعيارية أو التوحيد المطلق. والناموسية مبنية على وهم، وهو أن هناك لغة منسجمة تمام الانسجام، وتخضع لقواعد صارمة وسكونية، وتحدد علائق بين العبارات ومعانيها غير قابلة للتغيير. فهذه النظرة المتحجرة والسلطوية لنظام اللغة ليست موضوعية. إنها وليدة إيديولوجية أقلية من النحاة المتشددين، ينشدون سلطة تصحيحية (و"تخليقية")، للتمكن من "تطهير" اللغة، وإصدار تعليمات لمتكلمي اللغة ليطبقوها. غير أن متكلمي اللغة الحية عادة ما يصلون إلى استبطان نحو اللغة وقواعدها، دون أن يكونوا قد لقنوا إياها مباشرة، ودون أن يخلوا بطابعها التوليدي والإبداعي، بمعنى أن العلائق بين العبارات والمعاني ليست محصورة سلفا، بل هي مشتقة/بنائية.

ومعلوم أن اللغة نظام محدود للعبارات والآليات يمكن أن يؤدي عددا لا محدودا من الدلالات، وعليه تنحصر مهمة اللغوي في تحديد أو إعادة تحديد أو إعادة بناء ذوات النظام المحدود، ووصف ما تقبله المجموعة اللسانية وتتواضع عليه. فاللغوي لا يمكن أن يوقف أو يحجر استعمالات اللغة، دون حرمانها من أن تكون في خدمة متكلميها، ودون حرمان متكلميها من خدمتها، لتصير نافعة وقوية. ثم إن اللغوي بمفرده لا يمكن أن يتحول إلى سلطة لغوية فردية أو إلى رقيب فردي. إن التشريع اللساني ترجمة لقرار جماعي يأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع. وقد آن الأوان أن يهدأ من ينصبون أنفسهم رقباء فرديين على متكلمي اللغة، أو يدعون إلى إنشاء محاكم لسانية، تبت في الأخطاء اللغوية. ولكم كان بودنا أن يتفق هؤلاء الرقباء أنفسهم على الصحة والخطأ! فواضح أن التعبير اللغوي لا يمكن أن يهدف إلى التوحيد المطلق لاستعمالات اللغة. ورغم أن فكرة وجود لغة معيرة وموحدة تماما ومحكومة بقواعد صارمة (اللغة "المنسجمة تماما") تحظى بشعبية نسبية في أوساط المتكلمين العاديين، ورغم أن الموقف المعياري الناموسي يجد بعض الدعم في البيداغوجية الكلاسيكية، إلا أن اللسانيين يتفقون على أن المَعْيَرة مفهوم افتراضي أَمْثَلي idealized (يساعد على فرز نسقية اللغة)، ولكنه لا يعكس إلا تجريديا واقع اللغة المعقد، وهو واقع يطبعه التنوع وعدم انسجام معطيات اللغة. فالتعبير له دور أساسي حينما يكون بمواضعات ومقاييس جماعية، وهو لا ينفي التنويع، وإن كان هذا يبدو من قبيل المفارقة. ثم إن البيداغوجية العصرية نفسها تتنافى والناموسية.

إن اللهجات العربية الدارجة، وكذلك ما يدعى بالعربية الوسطى، تتموقع بصفة مشروعة وطبيعية في الخط المتواصل بين ما هو مُعَيَّر/فصيح وما هو

غير مُعَيَّر/غير فصيح من أشكال اللغات. ولا يمكن أن يكون الأمر على غير هذا، وإن كان النضال الإيديولوجي (في فرنسا والمغرب مثلا) يتخذ هذا الوضع ذريعة للدفاع عن المغربية الدارجة أو العربية الوسطى لتصبح لغة التعليم، وتعوض تدريجيا الفصيحة. ويستعمل هذا الاستدلال الأمومة، والطلب، والخصوصية، والطبيعية، الخ. ومن الغريب أن يقع التفكير في حلول جزئية لا تعتمد المنطق الشمولي. لماذا نريد أن نُحِلَّ نظاما غير معيّر في التعليم (على أن نقوم بتعييره لاحقا) محل نظام معير قائم (وقابل للتطوير والإصلاح)؟ وهل نحن مقتنعون بأن منطق شفرة "أوكام" Ocam لا يدخل ضمن الانزلاق الإيديولوجي الذي تعودنا عليه منذ أمد بعيد، بهدف نبذ لغة ذات رأسمال رمزي وطاقات وظيفية علمية لا تحتاج إلى برهان؟ فهل نريد فرض اختيار على مجتمع، مع أنه قد رفضه عدة مرات خلال تاريخه؟ أين هو المنهج الموضوعي الذي يراعي الاختيارات المعقولة للمجتمع؟ ألسنا ضمن النضال الإيديولوجي الفاضح حينما نتهم وزير النقل بالعجز التقني، لا لشيء إلا لأنه اقترح إدخال الحروف العربية في لوحات السيارات؟

لقد آن الأوان أن نعود إلى منهج علمي معقول وهادئ لمعالجة مشاكل اتصال اللغات، المتباعدة منها والقريبة، وكذلك وظائفها. وليست أهمية إصلاح نظام اللغة بحاجة إلى مزيد من البرهان. وهذا الإصلاح شرط سابق لإصلاح التعليم. ولابد أن يأخذ هذا الإصلاح بعين النظر المكونات المتصلة. وقد تكون اللغة البينية هي الاختيار الإجرائي الذي من شأنه تحريك وإعادة بناء الوضع المعقد الحالي. فالبينية اللسانية والتعيير والتعدد اللغوي والتنويع ليست إلا عناصر في البرنامج اللغوي الضخم

الذي ينتظرنا. وعندما ننتقل إلى التنفيذ، سيتضح جليا أن العلم يقدم حلولا أكثر نجاعة لمشاكل اللغة والمجتمع مما يتصوره أصحاب الإيديولوجيات الضيقة.

تَعَدُّدَات لِسَنِيَّة قاتِلَة

إذا كان من الثابت أن الاختلالات اللغوية في المدرسة تتولد عنها اختلالات لدى المتعلم في اكتساب المعرفة والمهارات والاندماج المجتمعي، فإن من الأكيد كذلك أن اختلالات مماثلة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي ووسائل الاتصال والإدارة تساهم في تعطيل سيرورة التنمية والإنتاج والخلق على صعيدي المجتمع والوطن. لذا فإن سياسة لغوية تحدد الاختيارات وخطط العمل ليست من قبيل الترف، بل إن لها انعكاسات فعلية ليس في التربية وحسب، بل وفي المعرفة والثقافة والاقتصاد، وفي المحددات السياسية للدولة والمواطنة والسيادة. وحتى تكون سياسة الدولة اللغوية موضوعية وعصرية وناجعة، سواء أكانت ظاهرة أو باطنة، فلابد (أ) أن تأخذ كقاعدة لها مكونات الثقافة اللسانية المجتمعية والتاريخية و(ب) أن تقيم برنامج تخطيطٍ وتطويع ثقافي وسياسي من شأنه بلورة رؤى وحاجات المجتمع العصري الموَطن والمبَنّأ.

وبصدد اختيار اللغات ووظائفها، تقام ثنائيات مفاهيمية أسطورية تميز اللغات الوطنية (المهيمَن عليها) عن اللغات الأجنبية (المهيمِنة): (أ) كالهوية في مقابل العصرنة، (ب) والدين والتاريخ والإثنية مقابل العلم والتكنولوجيا، (ج) والثقافة (المحلية) مقابلَ الاقتصاد، (د) والأحادية مقابل التعددية، الخ. وهذه الثنائيات الوهمية تؤدي إلى تبني ثنائية لغوية يطبعها التشقق

اللَّسَني، أو تعددية لغوية تشقيقية كذلك، توزع فيها الوظائف اللغوية الاجتماعية بحسب مظنونات في صالح اللغات الأجنبية، وكأن اللغات الوطنية حُكمَ عليها بأن لا تَحْمِل أو تنتج الحداثة، أو المعرفة، أو الإبداع، أو الاقتصاد، أو التعددية، الخ. هذا التشقق اللَّسَني بين الوطني والأجنبي (الذي تسانده دعوة إلى هوية تعددية أو عصرية مُبْتَغَلة hybrid identity) له نتائج سوسيواقتصادية وسياسية كارثية. فهو يساهم، مثلا، بصفة قوية في إضفاء الشرعية على الاهتجار وتعميمه، بحيث تتحول عامة الأطر والمواطنين إلى منتظرين للهجرة أو مهاجرين محليين، غير مندمجين في محيطهم المجتمعي. فالاقتصاد والشغل يشجعان على الهجرة (عبر اللغة)، والعلم والتكنولوجيا يدعوان إليها، والفكر والثقافة والبيئة المنفتحة كلها تدعو إلى هجرة داخلية (عبر اللغة)، أو هجرة خارجية (للغرب). وهكذا فإن اللغة الأجنبية (والوظائف التي تخول لها في نظام التربية على الخصوص) تمكنها من أن تلعب دور الوسيط المباشر في الاهتجار، وتمثل عقبة في وجه الاندماج الثقافي والسياسي للمواطن، وقيام اقتصاديات معرفية محلية (انظر مثلا نتائج هجرة المعلومياتيين والتقنيين على اقتصاد المعرفة والمعلومات)، وإنبات ثورة على العقليات والعادات المتحجرة، الخ. وبعبارة أخرى، فإن اللغة الأجنبية تمكن من تكوين أطر نافعة للخارج، أكثر من نفعها للداخل.

وليس الاهتجار عبر اللغة من ثقافتنا اللسانية الوطنية والتاريخية. فهو معطى حديث، وليد الفترة الكلونيالية وما بعدها. فما هي إذن ثقافتنا التاريخية؟ أولا، إن اللغة العربية، رسميةً ووطنيةً، لغة ذات بعد رمزي قوي، ولغة الاعتبار والتاريخ، ولغة العلوم الدينية والدنيوية، ولغة الثورة العلمية (على الجاهلية)، ولغة الآداب، ولغة المدرسة. وهي كذلك

لغة الوحدة والتماسك. ثانيا، إن الثنائية اللسنية أو التعدد اللسني، بين لغة رسمية ("رافعة") ولغات/لهجات متداولة ("سافلة") اختيار توافقي. وإن التنوع المحلي أو الوطني مباح (ولا لجوء في ثقافتنا إلى "الإرهاب اللغوي"، كما شهدنا ذلك في ثقافات أخرى)، والبينية اللغوية والتداخل والاندماج أمور تلقائية (انظر مثلا تاريخ تكوين الدارجة المغربية والاقتراض والتداخل العربي/البربري). ثالثا، إن الكتابي والشفهي صيغتان تتشكل فيهما اللغة الفصيحة، وكذلك الأمازيغية والدارجة بتفاوت وتكامل. رابعا، إن المغربي متفتح على اللغات الأجنبية وينخرط ضمن تعددية لغوية غير صراعية (بدءا بالفينيقية والإغريقية واللاتينية والإسبانية والفرنسية ولغات أخرى لم تدخل إلا حديثا). وأخيرا، فإن هذه الاختيارات تمثل توافقات بين الدولة والمجتمع.

لقد مثلت الفترة الكلونيالية قطيعة تاريخية مع هذه الثقافة. فاللغة العربية نعتت بأنها اكلاسيكية (أي بدون ارتباط بالحاضر والعصري)، وهي لغة دينية، لا علمية، وهي لغة مكتوبة، لا شفوية. فهذه السمات المزعومة تجعل وظائفها تتقلص، وتهيئ المجال للثنائيات القاتلة. وهكذا يتحول التعدد اللسني الوطني التوافقي إلى تعدد صراعي (تقوم فيه المغربية الدارجة أو "المغاربية"، باعتبارها لغة "الحياة"، بمهاجمة اللغة الفصيحة، أو البربرية بصراع اللسانين معا، أو العكس). وتقام ثنائية لغوية تشقيقية لفائدة اللغة الأجنبية (مع تقليص وظيفيات اللغة الفصيحة). وتتحول اللغة الأجنبية إلى لغة الاعتبار والحداثة (في مقابل لغة عربية محصورة في الاكلاسيكيات والتطرفات). بل إن اللغة الأجنبية تتوق لأن تصبح مكونا لهوية جديدة يعاد بناؤها، هوية عصرية، تعددية، بل كونية، فيما يبدو. وفي الوقت الذي يرفض المجتمع والدولة الشرعية هذه الاختيارات، يحدث

اضطراب فيما يخص لغة العلوم، والآداب، واللغة المتداولة عند أصحاب السلطة، ولغة التمدرس (المحدود).

وتشهد فترة ما بعد الاستقلال جهودا ملموسة يتحسن فيها تدريجيا وضع اللغة العربية، وإن كان هناك تكريس للازدواجية فيما يخص الرسمي (العربية في القانون والفرنسية في الممارسة). ولتعليم ثنائي غير مستقر وغير منسجم (مع خلل في التعليم الذي تهيمن عليه الفرنسية أو التعليم الذي تغلب فيه العربية)، ولثنائية استبدال، غير تراكمية، وتعددية لسَنية متوحشة ومولّدة للاختلالات، وفقدان التوافق الكافي بين الدولة والمجتمع فيما يخص الاختيارات والخطط. ثم إن اللغة الرسمية تفقد مكانتها كلغة علم في دوائر النفوذ والآداب، ولا يتم تعميم التمدرس بها ضرورةً.

وقد كان لميثاق التربية والتكوين فضل خلق مصالحة مع التاريخ. فالاختيارات اللغوية الثلاثة الأساسية المضمنة فيه تدعو إلى (أ) إيجاد لغة رسمية شاملة في كل القطاعات والوحدات والمجزوءات التعليمية، لغة جديدة، عصرية وعلمية، (ب) واعتماد تعددية لسانية تراكمية متوازنة ومتنوعة ومعززة في المدرسة، (ج) وتنوع لغوي هوي (أمازيغي خاصة)، يحظى بالدعم على مستوى جهوي (في المراحل الأولى من التمدرس) وفي مستويات مراكز التكوين والبحث. والميثاق أكد أن تعميم التعليم الأساسي يتم باللغة الرسمية، كما أكد ضرورة انسجام التعليم عبر اللغة (سواء كانت اللغة الرسمية أو الأجنبية)، ودعمَ التعليم الأولي بغية تسهيل المعالجة المبكرة للتعدد اللّسني. فهذه الاختيارات تمثل دون شك أرضية جديدة للتخلي عن الثقافة الكلونيالية وتجاوز الثقافة ما بعد الكلونيالية، والعودة إلى مصادر الثقافة اللسانية المغربية، علاوة على التموقع ضمن العصرنة.

إن تصور أي سياسة لغوية وطنية عصرية ومبيأة لا يمكن أن يتم دون مراعاة الدعامات التالية: (أ) إقامة لغة رسمية عصرية، شاملة وذات أساس هوي (شمولية مجتمعية، لا فردية بالضرورة)، و(ب) تبني تعدد لغوي تراكمي مدعوم، ذي بعد وظيفي (في الاتصال والاقتصاد والسياحة والتكنولوجيا والعلوم والتنوع المرجعي)، مع لغتين أجنبيتين ميزيتين (لا لغة واحدة)، و(ج) تنوع مرتبط بالأرض (وفردي إن اقتضى الحال) ودعمه، و(د) السماح بتعدد لسني هوي توافقي، توازيه بينية لسانية مدعومة. فهذا البرنامج يمثل، دون شك، أساس هجرة إلى التقدم، وفي نفس الوقت التأكيد الوظيفي للهوية المواطنة. وهو يفتح آفاقا مهمة للشراكة في فضاءات أكبر للتنوع اللغوي والثقافي (مثل العوربة والفرنكفونية، والإسبنوفونية، والجرمنوفونية، والأنجلوفونية، الخ)، بعد أن يتم تدقيق مفهوم التنوع، حتى لا يكون مستنزفا للوظيفيات الوطنية، ولا مقصيا لانفتاح على التعددية الكونية.

الإِصْلَاحُ التَّرْبَوِي وَلُغَاتُ التَّدْرِيس

قطعت الجامعات بمدارسها وكلياتها ومعاهدها أشواطا مشهودة في الإعداد لإصلاح شؤونها التربوية والعلمية والهيكلية وطرق تسييرها وإعطاء ملامح جديدة وجيدة وفاعلة ومرنة ومواكبة لكل هيئاتها ومرافقها. ويستمد هذا الإصلاح أساسياته المرجعية والفكرية والإجرائية من مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي رسم الخطوط العريضة لثورة هادئة ومتبصرة يجب أن تتم في قطاعات التربية والتكوين، بناء على مفاهيم جديدة وملائمة للتحديات المطروحة، ضمنها الجودة والتفرد والإقدار على المبادرة والتنافس، والتمهين، والتجذر الهوي والتاريخي، والتوطين، وتأكيد البعد الكوني للمعرفة والثقافة والتقانة، والإشراك واللامركزية، والشراكة، والاستقلالية الذاتية، والتقييم والمحاسبة، الخ.

وقد ركز الميثاق، فيما ركز عليه، على ضرورة إقرار جودة تربوية تُقَوِّم الاختلالات الملاحظة التي تعطل المسارات التعليمية للتلاميذ، ومعالجة الاختلالات اللغوية التي تجعل التلاميذ لا يمتلكون امتلاكا كافيا القدرات والمهارات اللغوية، العربية والأجنبية على السواء، مما يؤثر سلبا على إمكاناتهم التواصلية، ويجعل تعلم اللغات مخلا بالإبلاغ الملائم للمعارف، ومُضْعِفا للقدرة على تداولها وتوظيفها، وغير موف بإكساب الكفايات

الناجعة في المهن. وليس هذا التشخيص إلا جزءا من تشخيص أعم يشمل القضايا الهيكلية والتدبيرية، ومختلف الدعامات التي تستحق العناية الكافية لتقويم أوضاع التعليم.

وقد جندت الوزارات المعنية، خاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ووزارة التربية الوطنية، كافة الفاعلين والمسؤولين والأساتذة والباحثين من أجل بلورة هذا الإصلاح الشامل والجذري، درءا للتقاعس عن مواكبة ما يجري من إصلاحات مماثلة في كافة الأنظمة التعليمية التي تحظى الآن بعناية كبرى في الدول المتقدمة والنامية على السواء. ولن يرضي المغاربة أن تخطو دول ثالثية أقل حجما وباعا خطوات سريعة وموفقة، في اتجاه الجودة والمواكبة، قبل أن يخطوها بلدنا المعتز بتاريخه وأصالته. وقد استجاب الأساتذة تدريجيا وبحماس متنام للبرنامج المقترح، وأقام المسؤولون عن التعليم العالي لجنة وطنية ولجانا جهوية للتنشيط والتنسيق والتوجيه، داعمة لمجهودات الأساتذة واقتراحاتهم، ومدققة ومهذبة لتفاصيلها.

وطبقا لما ورد في الميثاق، وفي القانون المنظم للتعليم العالي المنبثق عنه، شرع في إصلاح المنظومة التربوية في سلكها الأول، المتضمن لمسالك تخصصية متعددة . وتتألف من وحدات تعليمية قائمة الذات في المجزوءات، يتم الحصول عليها في وحدة زمنية هي الفصل (المحدد في ستة أشهر عوض السنة، كما كان معتادا). وقد تم تنظيم كل السلك والمسلك أفقيا وعموديا، على أساس أن السلك يتضمن خمسة فصول، وأن المسلك يتضمن حوالي 15 إلى 20 مجزوءة موزعة على هذه الفصول، والأساسي في هذا النظام هو اعتماد المجزوءة بصفتها الوحدة التعليمية النواة في التعليم والتكوين، وكذلك في بناء نظام المسالك التخصصية.

تتكون المجزوءة من عدد من المواد أو الدروس النظرية أو التوجيهية أو الأعمال أو الأنشطة التطبيقية أو التداريب. وتتسم المجزوءة بكونها ذات انسجام وتكامل وتفاعل داخليين، ومَحْوَرَة جامعة ذات هدف تعليمي تكويني محدد، يمكنها من إكساب كفاية أو مهارة أو جَزْأة معرفية أو تقنية أو مهنية معينة. والمجزوءة تتمتع بالاستقلال الذاتي، بالنظر إلى موضوعها، وأسس تأليفها، والطرق الديداكتيكية الموظفة فيها، وتنظيم مؤطريها ومدرسيها، وتنظيم زمنها وفضائها. فهذه الاستقلالية الداخلية تكسبها مرونة في حركيتها، ومرونة في استغلال الموارد البشرية والمادية المتوفرة، واستغلال الزمن والفضاء، إلخ.

إلا أن المجزوءة لا تمثل مسار تكوين تام (يتوج بشهادة مثلا)، بل هي وحدة محكوم عليها بالائتلاف مع عدد أدنى من مجزوءات أخرى (قد تتنوع تنوعا يختلف عن تنوع مكوناتها) لتكون مع هذه المجزوءات مسلكا تخصصيا قد يتوقف في سلك جامعي، مثلا، فيعد تاما أو مستقلا، وتمنح عنه شهادة. والطابع الائتلافي للمجزوءة غير مقيد (من حيث المبدأ)، بحيث يمكن أن تأتلف في مسالك مختلفة، بحسب أهدافها وتوجهاتها. وهي بذلك تَعْبُر الشعب داخل المؤسسة الواحدة (كأن توظف في مسلك من مسالك تقيمها شعبة من شعب الفلسفة أو التاريخ أو الدراسات الإسلامية أو شعب اللغات)، أو تعبر شعبا في مؤسسات مختلفة (في كلية الطب وكلية الآداب ومعهد التعريب ومدرسة المعلوميات). فهذا يجعل المجزوءة ذات طاقة تجسيرية، أي أنها تخلق جسورا تتيح إقامة تخصصات جديدة، تجمع بين مختلف التخصصات والمعارف، وتتيح الانتقال عبر المسالك (جزئيا أو كليا). وهذه الطاقة التجسيرية تسهل عملية توجه/توجيه الطالب إلى تخصص معين، أو إعادة توجيهه. وهي، علاوة على هذا، تسهل نبذ

الحواجز التقليدية بين التخصصات، بل تداخلها، وتمكن الطالب أوالأستاذ من أن يصبحا طالب أو أستاذ جامعة، لا طالب أو أستاذ مؤسسة مغلقة بها، علاوة على أنها تسهم في استتبات شراكة مع قطاعات غير جامعية، ضمنها القطاعات المهنية. ولأن المجزوءة، بالنظر إلى تأليفها الداخلي، قابلة لأن تكون بعض موادها أو أعمالها عَبْرية، فإن هذه الهيكلة تدعم، بكل تأكيد، إمكان استغلال الموارد البشرية والمادية على الوجه الأمثل.

ومما جاء في اقتراح اللجان المشار إليها أن مسالك السلك الأول تتكون من جذع مشترك (يستغرق فصلين) وجذع يتم فيه التخصص بعد ذلك، يقع في الفصول الثلاثة المتبقية من السلك. فالفصل الأول تمهيدي، يتضمن ثلاث مجزوءات، واحدة للتواصل، وثانية للغة، وثالثة للتحسيس بالحقول المعرفية. والفصل الثاني توجيهي، يتضمن مجزوءة (ثانية) للغة، ومجزوءتين للمواد التخصصية. والمفروض أن يقع توجه أو توجيه الطالب إلى حقل معرفي معين في نهاية الفصل ليلج جذع التخصص. وفي هذا الجذع، هناك أربع مجزوءات في كل فصل من الفصلين الأولين (أي الثالث والرابع)، كل واحدة منها تحمل نعتا موضوعيا (فهي أساسية، أو تعمقية، أو تقنية، أومهنية). وأخيرا، تتاح في الفصل الخامس من السلك اختيارات تخصصية.

هذا التمفصل يبدو معقولا، ومتماشيا مع ما جاء به الميثاق، والقانون 01.00 المنظم للتعليم العالي والجامعات. وما نريد أن نوضحه هنا هو كيف عولجت مسألة اللغة في هذا التمفصل، والاقتراحات الفرعية التي جاءت فيه، وما يمكن إبداؤه من آراء قد تفيد فيما ينبغي أن تكون عليه مسألة معالجة تدريس اللغات ولغات التدريس بالجامعة، وطرق تمفصلها، وهي مسألة جوهرية في الإصلاح وتبعاته، كما وضح ذلك الميثاق، وكما سنبينه هنا.

وقبل أن ندخل في تفاصيل الاقتراحات والتحاليل، لابد أن نشير في بادئ الأمر إلى أن واقع تدريس اللغات اليوم بالمغرب، وواقع لغات التدريس يحملان في طياتهما كوامن صراعية، توظف لإذكاء الصراعات بين فئات اجتماعية وتعليمية تستأثر فئة منها بالاستفادة من التعلم باللغة الأجنبية. أساسا، والدفاع عن امتياز التعليم الأجنبي عن التعليم العمومي، وتكريس ميزات كولونيالية للمستفيدين من هذا التعليم، وتشجيع متاجرة بعض الأفراد والمؤسسات بالتعليم غير الوطني، وخلق قطيعة تواصلية بين هذه الفئة والفئات المجتمعية التي تلج التعميم العمومي. فاللغة هنا لا تظل وسيلة لبلوغ المعرفة أو كسبها، بل تصبح وسيلة لتشقيق المجتمع، وقطع الصلة بين فئاته وطبقاته، وخلق الامتياز الاجتماعي والاقتصادي، على حساب التماسك والتواصل والحوار وتكافؤ الفرص. والمشكل في المغرب يكمن أساسا في أن لغة التدريس أحادية (أساسا)، وكل فئة تتكلم لغتها وتنغلق عليها، وتدعي امتيازات لامتلاكها.

والنقاش الدائر حول لغة التدريس كان وما يزال أحاديا. فالغيرة الوطنية والدفاع عن الهوية يحتمان اختيار العربية لغة تدريس، وهو اختيار التعليم العمومي. والفرص والنفوذ والنخبوية الميزية تحتم تعلم لغة الأجنبي، ومؤسسات التعليم الخصوصي تركَب هذه الفرصة لنشر لغة الأجنبي. إلا أن النقاش الأحادي حول اللغة متجاوز، فلا أحد يريد أن يفقد (أو يهمش) لغته الوطنية، ولا أحد يريد التفريط في إتقان اللغات الأجنبية.

ومع هذا، فإن الجمع بين تعلم اللغة الوطنية واللغات الأجنبية الموجود في النظام الحالي غير كاف، ولا يؤدي نتائج محمودة، لأن فصل تعليم اللغات عن لغات التعليم يؤدي إلى إضعاف امتلاك اللغات في بلادنا. لهذا اتجه الميثاق إلى نظام تعددي للغات التدريس، يبدأ في الأساسي ويتقوى في

الثانوي والعالي، توخيا لتعزيز وضع اللغة العربية في التعليم وتقويته، وخدمة للتمكن من اللغات الأجنبية، والتواصل والتعلم بهذه اللغات جميعها. هذا الاختيار التعددي للغات التدريس (الثلاثي اللغة على الأقل) له مزايا متعددة نذكر منها:

1 ـ احترامه للدستور، خاصة المادة التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية (الوحيدة) في البلاد، مما يحتم أن يعمم استعمالها في التدريس في جميع أسلاكه ومسالكه، علاوة على مختلف قطاعات الإدارة والحياة العامة.

2 ـ احترامه لمبدأ تكافؤ الفرص، بجعل كل طالب مغربي يتعلم لغته الوطنية ويتقنها، ويتقن لغتين أجنبيتين، واحترامه لحق الطالب في التوجه والاختيار اللغوي، حسب اللغة التي يتقنها أكثر، بدءا من السلك الثانوي. وهذا يقتضي طبعا، التخطيط لتوفير مختلف التخصصات بثلاث لغات أولى (غالبة)، علاوة على توفير مجزوءات أو مواد أو أنشطة موازية بلغتين مكملتين. وإذا كان الطالب له حق في اختيار لغة أجنبية كلغة تدريس غالبة في التخصص، فمن حقه أولا أن يوفر له إمكان اختيار لغته الوطنية كلغة غالبة.

3 ـ إن النظام ثلاثي، وينبغي أن يكون كذلك في كل المجزوءات المدروسة، مع ضرورة حضور اللغة الوطنية فيها، سواء كانت غالبة أو غير غالبة. ومن هنا، فإن النظام يتنافى والأحادية اللغوية التي يكرسها النظام الحالي.

وإذا عدنا إلى برنامج اللغة المقترح في التدرج الذي تحدثنا عنه سابقا، نجد اللغة تعالج في إطار تدريس اللغة عبر مجزوءتين مستقلتين تعنيان بتدريسها كمواد وتطبيقات وأنشطة لغوية، منحصرتين في الفصلين الأولين من السلك الأول، اللذين يأتيان قبل التوجيه. ويختلف مضمون المجزوءة اللغوية الأولى عن الثانية. فالأولى تتضمن تعليما لغويا مزدوجا تدرس فيها

العربية واللغة الأجنبية، مع تغليب أو تعزيز واحدة منهما حسب اللغة التي سيدرس بها الطالب في التخصص. وأما المجزوءة اللغوية الثانية، فتكون إما بالعربية (وحدها)، أو باللغة الأجنبية (وحدها)، حسب لغة التخصص الذي يتوجه إليه الطالب، (مع إمكان إضافة وحدة اختيارية للغة أجنبية ثانية). ويمكن أن نلاحظ على هذا النظام ما يلي:

1 ـ إنه نظام أحادي، أو ثنائي في أحسن الأحوال، مع أن نظام تعليم اللغة في الأساسي والثانوي ثلاثي. فأين تضيع اللغة الثالثة، ومبدأ رَسْمَلَة اللغات؟

2 ـ إن اللغة العربية قد تغيب في المجزوءة الثانية، وهذا مخالف لمبدأ ضرورة حضورها في جميع المجزوءات والأسلاك.

3 ـ إن منظور هيكلة المجزوءتين مبني على تصور يكرس النظام الحالي للغة التدريس في التخصص المبني على الأحادية.

وحين ننتقل إلى طور التوجيه أو التخصص، لا نجد مجزوءات لغوية، بمعنى أن اللغة لا تظل مادة تُدَرَّس، وإنما تصبح لغة يُدَرَّسُ بها. وحين تصبح لغة تدريس، تتحول إلى لغة أحادية، يدرس بها دون سواها. وهذا يكرس الوضع الحالي للغات التدريس في الجامعة، وهو مخالف لنص وروح ما جاء به الميثاق، وكذلك لنص الدستور. طبعا هناك تنوع في لغات التدريس في شعب اللغات الأجنبية في كليات الآداب، مثلا، ولكن التكوين بها مع ذلك يظل أحادي اللغة، بمعنى أن المادة أو المجزوءة لا تدرس إلا بلغة واحدة. وحتى إذا وجد تخصص بلغتين، كما هو الشأن بكليات الحقوق، فإن مادة قانونية ما تدرس إما بالعربية في الشعب العربية، وإما بالفرنسية في الشعب المفرنسة. فاللغة تظل أحادية، لأن الذي يدرس القانون الخاص يدرسه إما بالعربية، وإما بالفرنسية، ولا يدرسه باللغتين معا. وبعض التخصصات في كلية الآداب مثل التاريخ أو الفلسفة لغتها

عربية أحادية، وهي أحادية فرنسية في الطب والفزياء وغيرها من التخصصات في الكليات العلمية والتقنية. إن منظومة لغات التدريس بهذا التوزيع غير صالحة، وهي تكرس الاختلالات والنقائص التي أسلفنا القول فيها. فلابد من إقامة تدريس بثلاث لغات في كل مجزوءة. كل مجزوءة تدرس تراكميا بثلاث لغات، لا بلغة واحدة أو لغتين.

ويمكن الاستفادة من هذه الثلاثية في مستويات مختلفة نذكر منها:

1 ـ أن اللغة وسيلة للتجسير بين مختلف التخصصات والمسالك والأسلاك والمواد.

2 ـ إن اللغة وسيلة لتداخل الثقافات والمعارف.

3 ـ إن اللغة وسيلة لتوطين المعرفة (اللغة الرسمية).

4 ـ إن اللغة متعددة في المهن ومتقلبة فيها. فتصور اللغة المتعدد يرفع حظوظ تأمين التمهين والتواصل المتعدد داخل المهنة الواحدة.

5 ـ إن اللغة متقلبة في الوصول إلى المعارف وإبلاغها، وهي متقلبة في الوسائط والتقانات والمعلومات، لأن المعلومات يمكن أن نستاقها بأي لغة. واللغة متقلبة في المؤتمرات العلمية. هناك مؤتمرات في باريس يضطر فيها الفرنسي أن يتكلم بالإنجليزية. صعب أن نتصور مؤتمرات في المعلوميات، أو في تكنولوجيا الإعلام، أو في الطب لا يتكلم فيها بالإنجليزية. واقتصاديات وتجارة المعرفة تعددية بالضرورة. واللغة العربية لها مجالات استعمالها واقتصادها وتجارتها.

وهذا التصور المتعدد للغة التدريس يمكن أن يتم في مرحلتين تدريجيا، مع مراعاة الشروط الضرورية. مرحلة أولى، تدخل اللغة العربية والإنجليزية كلغتين ثانية وثالثة في مجزوءة مُفرنسة. في كلية الطب مثلا. فلو فرضنا أن مجزوءة التشريح تدرس في ست ساعات، يمكن أن يُدَرَّس

الغالب فيها (الثلثين) في أربع ساعات باللغة الغالبة (أو لغة التدريس المختارة)، وتدرس مادة في ساعة واحدة بالعربية، تدخل فيها نصوص عربية تاريخية تربطنا بأساسيات علم التشريح عند العرب، وكذلك نصوص عربية حديثة متوفرة في مؤسسات عربية تدرس التشريح بهذه اللغة (إضافة إلى الاصطلاح، الخ). وتدرج في ساعة أخرى نصوص مرجعية بالإنجليزية، نظرا إلى أهميتها في مختلف المجالات الطبية. وبالنسبة للشعب المعربة، تدخل مادتان أجنبيتان في المجزوءة. لماذا لا تدرس بعض النصوص الفلسفية والفكرية أو الفقهية في شعب الدراسات الإسلامية أو الفلسفية بالألمانية مثلا، وكذلك نصوص بالفرنسية أو الإنجليزية، الخ؟ وفي مرحلة ثانية يجب أن تتم قبل 2010، وبتنفيذ برنامج أكاديمية محمد السادس للغة العربية، لابد أن تقوم مواد ومجزوءات ومسالك تكون فيها اللغة العربية غالبة، يدرس بها الطب والمعلوميات وغيرها بالعربية، إلى جانب اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية مثلا. وبصدد الحاجة إلى أطر متعددة اللغات، لابد أن نلاحظ أن الأطر المغربية درست بمختلف هذه اللغات. فالحاجة قد تكون كمية، ولكن التنوع متوفر للشروع منذ الآن في التطبيق التدريجي لهذا البرنامج التعددي.

إننا لا نستسيغ تغييب تاريخنا ومعارفنا وثقافتنا في تعليمنا، بدعوى التقدم والرقي. فما معنى أن يجهل الطبيب أو الفيزيائي أو المهندس أو غيره من العلماء المغاربة أسماء عربية مسلمة كثيرة ونصوصها التي أثرت في التاريخ العلمي العالمي والتقانة والهندسة، أمثال **الرازي والبيروني والخوارزمي وابن سينا و ابن رشد وميمونيد وابن ماسويه وحنين بن إسحاق والخيام والسموأل المغربي وابن خلدون وغيرهم** كثير،

وما ألفوه في الهندسة المدنية وتقنيات الري وجر المياه أو رفعها والسدود والجسور والطاقة المتولدة من الماء والريح ورياضيات الجبر والهندسة والحساب وعلوم البحار، الخ؟ ألا يجدر بالباحث المغربي ويحق له أن يطلع على هذه النصوص الباهرة؟

وإذا كان وضع اللغة العربية واضحا في كل المجزوءات لأنه لابد أن يصبح إلزاميا، فإن وضع اللغات الأجنبية يجب أن يدقق فيه. فما موقفنا مثلا من الفرنسية، وكيف يمكن أن يترجم في هذه الثلاثية؟ هل نريد أن نكون فرانكوفونيين وبأي معنى؟ هناك عدة تصورات للفرنكوفونية، وهناك ممارسات غير مشجعة في الشبكات الفرنكوفونية، ولكن الاختيار الفرنكفوني، مرتبطا بشعار التنوع الثقافي واللغوي والدفاع عن هذا التنوع لأسباب ثقافية وهوية واقتصادية وسياسية، يمكن دراسته بوضوح. فهل سيؤدي هذا الاختيار إلى إثبات اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى أو ثانية في التدريس، لها ميزة على اللغات الأخرى، كما تنادي بذلك الفرنكفونية؟ إن هذا الاختيار لابد أن يسبق بشروط لا محيد عنها:

أ- إن الفرنكفونية يجب أن تلتزم بأولية اللغة الوطنية الرسمية، وبعدم منافستها في وظائفها المختلفة، بمعنى أن وضع الفرنسية يجب أن يظل وضع لغة أجنبية ثانية.

ب - إن الميزية للفرنسية في التعليم المغربي ينبغي أن توازيها ميزية في تعليم الدول الناطقة كليا بالفرنسية. وينبغي أن يبلور هذا الميز في التعليم الفرنسي نفسه، الذي تقوم فيه محاولات متوالية لزعزعة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللهجات.

ج - في باب التنوع، ينبغي ألا تصبح اللغة الفرنسية اللغة الوحيدة الجامعة وذات الامتياز المطلق وسط اللغات الشريكة. فأن يلتزم المشاركون

في الفضاء الفرنكوفوني بتفضيلها في المؤسسات الدولية على غيرها من اللغات الدولية، ولو كانت لغة شريكة أخرى مثل اللغة العربية هي أيضا لغة للمؤسسات الدولية، فيه حيف وعدم مساواة. فإذا كان هناك فضاء فرنكوفوني، فالفرنكوفونية ينبغي أن تفهم على أساس أنها فضاء تجميعي حول الفرنسية، لا يمنع أن تكون هناك فضاءات تجميعية موازية، وضمنها الفضاء العربوفوني، الذي يجب أن يكون له امتيازه. وهذا ما قد يعطي مضمونا للعربوفرنكفونية، التي أصبح ينادي بها البعض.

ومهما يكن من أمر، فإن الدخول في مرحلة تعدد لغات التدريس وتنويعها، مع إجبارية اللغة الوطنية وتعميمها، سيدفع بالتعليم إلى إصلاح فعلي يتحاشى الأخطاء السابقة، ويتجاوز الوضع الحالي، ويسقط الامتياز الاعتباطي المبني على الاحتكار اللغوي، ويسهل التواصل بين اللغات والثقافات المتنوعة، تمهيدا لمجتمع مغربي موحد في التنوع، ومبني على المعرفة والتواصل والتكامل والتعاون.

اللُّغَة وَالِاقْتِصَاد وَالرُّوحِيَّة

اللغة أداة من أدوات الإنتاج.

ستالين

يجب أن نفكر في الوقت والجهد اللذين بذلهما شبابنا، في تعلم اللغة الإنجليزية، كما لو كانت لغة أم لنا، وأن نحسب بعملية بسيطة عدد السنين ومقدار الجهد الثمين اللذين يضيعان على الأمة.

غاندي

لقد حظيت علاقة الاقتصاد باللغة وعلاقة اللغة بالاقتصاد باهتمام خاص لدى الباحثين الأمريكيين والكنديين منذ بداية القرن العشرين، وتبعهم الأوروبيون بعد ذلك، ثم شرع العرب مؤخرا في هذا الاهتمام بكيفية خجولة. وكان اليوم الدراسي الذي نظمه معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في فبراير 1998 حول **اللغة في الاقتصاد والإدارة** والندوة الدولية حول **أسئلة اللغة** في أكتوبر 2001 فرصة لتطارح طبيعة هذه العلائق وواقعها، واقتراح سبل للتفكير والعمل بشأنها.

تمثل دراسات اقتصاد اللغة ولغة الاقتصاد مواد تخصص في شعب الاقتصاد والتدبير أو العلوم السياسية في البلدان المتقدمة، بل حتى في بعض البلدان الثالثية. وسيكون من المفيد أن تنضم هذه المواد إلى مسالك

تعليمنا الجديدة المرتبطة بالشعب المذكورة، في إطار بلورة إعادة النظر في مضامين التعليم.

ينتمي اقتصاد اللغة إلى أنموذج الاقتصاد النظري، ويطبق مفاهيم العلوم الاقتصادية وأدواتها المعتادة في دراسة العلاقات التي تظهر فيها متغيرات لغوية. إنه يهتم بوجه خاص بالعلاقات التي تلعب فيها المتغيرات الاقتصادية دورا ملحوظا.

وإن تطبيق التفكير الاقتصادي على المسائل اللغوية يدخل في اقتصاد اللغة. ويضم هذا الأخير متغيرات اقتصادية تقليدية مثل الأجور وكمية المنتجات المتبادلة في الأسواق، والناتج الداخلي الخام، والكلفة، والربح، وكذلك العلاقة بين تحديد الدخل والمؤهلات اللغوية، وفوارق التأجير بين الأفراد في المجموعات اللغوية المتمايزة.

وتثبت نتائج الأبحاث القائمة أن القدرات اللغوية تساهم بكيفية مرموقة في تحديد الأجور، حسب المستويات، وأنماط الكفاية، واللغة المعنية. وهكذا يساهم إتقان الفرنسية لدى السويسريين/الألمانيين، أو إتقان الألمانية لدى السويسريين/الروماندين (الناطقين بالفرنسية)، بنسبة تتراوح بين 6٪ و 14٪ في احتساب التعويضات الإضافية (بحسب نوع الكفاية)، لكن التعويضات المرتبطة بإتقان الإنجليزية أرفع نسبة واستقرارا، إذ تتراوح بين 13٪ و16 ٪. ويتيح إتقان العربية ثم الفرنسية في لبنان الاستفادة من دخل معقول أو جيد في بعض القطاعات، لكن هيمنة الإنجليزية في الاقتصاد والأعمال يمثل قيمة مضافة ويعطي أفضلية للمتكلمين بهذه اللغة. وبنفس الكيفية، تحظى العربية بالأهمية الأولى في سوريا، وتساهم الإنجليزية بقيمة مضافة أكيدة (على حساب الفرنسية).

وإذا ما توقفنا عند اللغة الأولى (العربية) في البلدان العربية، نلاحظ أن نسب الاستثمارات وعائدات السياحة، مثلا، تتغير تبعا لوضع العربية في المحيط اللغوي للبلد المعني. فالاستثمارات في مصر ولبنان، بل حتى في تونس، تفوق نسبها بكثير تلك التي تؤول إلى المغرب، الذي يعد عادة فرنكوفونيا، عند ذوي الاستثمار. ذلك أننا، في المغرب، "لا نأكل" بالعربية، ولا نملأ بها شيكنا البنكي، ولا نتسلم بها الوصل البريدي، ولا نعبئ بها بطاقة الأمن، الخ. والتجارة والتعليم العلمي والتقني والمصالح الاقتصادية والإدارية، "لا تتكلم" عادة بالعربية. وفي لبنان مثلا (وهو بلد تعدد لغوي)، تمثل العربية اللغة الأولى في التواصل والمعاملات والسياحة، الخ. ويشعر العربي بالارتياح في مثل هذا المحيط اللغوي الذي تحظى فيه لغته الأم بالاعتبار المطلوب. ونجد أوضاعا مماثلة في عدد من البلدان العربية وحتى الإسلامية (كما هو الحال في ماليزيا مثلا)، بما في ذلك البلدان المغاربية، رغم أنها ناطقة بالفرنسية أو الإنجليزية مثلنا.

لقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي بالمغرب، حسب ممثل للكونفدرالية العامة للمقاولين بالمغرب، 1،2 مليار دولار (سنة 1998) ليس فيه سوى 4٪ من مصدر عربي. ويذهب نفس الاقتصادي إلى أن إمكانات مضاعفة هذا الرقم عدة مرات ممكنة، بل ضرورية. وهو يؤكد أهمية تعميم العربية باعتبارها لغة التواصل الملائمة لدى القوى العاملة، التي ستمكن من الزيادة في سرعة التنفيذ والإنتاج. ويعتبر بعض الاقتصاديين المغاربة (وهم أقلية) أن التعريب (أي تعزيز وضع اللغة العربية في الإدارة والاقتصاد والاتصال والتكنولوجيا) شرط ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وإن استعمال العربية بصورة ملائمة في تقنيات الإعلام الجديدة سيمكن من اتساع مجالها ودمقرطتها.

وبعكس هذا، فإن أغلبية الاقتصاديين المغاربة لا يدينون إلا باللغة الأجنبية (وخاصة الفرنسية)، في المعاملات الاقتصادية، بل حتى في التسيير الإداري، منكرين إمكان أن تصبح اللغة الرسمية لغة اتصال وعمل في هذه الميادين. بل الأدهى من ذلك أن هؤلاء قرروا إغلاق أبواب الشغل في وجه الأطر المعربة، لصالح أطر أقل كفاية، لأنها تتقن الفرنسية. إن مقارنة سريعة لهذا الوضع بما يجري في الدول العربية تكفي لتبيان خطأ هؤلاء المدبرين. لكننا لن نقف هنا عند العموميات، بل إن القضايا التي نريد إثارتها لها أبعاد أكثر خطورة. ولنا أن نتساءل: أ) هل المقررون المذكورون مختصون في اقتصاد اللغة أو في لغة الاقتصاد حتى تكون أحكامهم بهذه القطعية؟ و(ب) ما هو دور الدولة في إقامة سياستها اللغوية وحمايتها؟

وقبل الخوض في هاتين المسألتين، لنتفحص أولا حالة صحيفة اقتصادية مغربية كبيرة تميزت بردود فعل سريعة ووقائية ضد أي خطوة في اتجاه التعريب. فقد مولت هذه الصحيفة في السنوات الأخيرة دراسات "موضوعية" حول المسألة اللغوية بالمغرب انتهت إلى نتيجة هي أن «التعريب قد أقبر بصفة نهائية» في مغربنا العزيز. ولم تتردد إحدى كاتبات افتتاحيات هذه الصحيفة في نعت وزير "بالعجز التقني" لمجرد إقدامه على إدخال حروف عربية في لوحات ترقيم السيارات. وقامت نفس الكاتبة، فيما بعد، بمنح أمين عام لحزب وطني كبير معروف بدفاعه عن التعريب "نقطة حسنة" لأنه بدا لها أنه تخلى عن هذا الاختيار، وسمح لحزبه بالتحديث، ولأمينه العام بالتطلع إلى لعب دور أكثر أهمية في إدارة شؤون الدولة. ومؤخرا، هاجم كاتب افتتاحية آخر من نفس الصحيفة مشروع قانون يتوخى تعميم العربية في المعاملات الإدارية، تقدمت به وزارة الوظيفة العمومية. ويتفانى كتاب هذه الافتتاحيات في تحذيرنا من "مخاطر"

استعمال اللغة الرسمية للبلاد لأن شيوعها سيشل اقتصادنا ويعوق تحديثنا. ولا يكلف هؤلاء الكتاب أنفسهم عناء الاستدلال على مزاعمهم بالحجة الموضوعية، أو المعرفة المتداولة، بل إنهم ينصبون أنفسهم ضمنيا مختصين في لغة الاقتصاد، غير آبهين بردود أفعال الدولة، التي يقع على عاتقها ضمان احترام مقتضيات الدستور. ورغم أن هؤلاء الصحافيين "حداثيون"، فإنهم لا يبالون باحترام القانون في المجال اللغوي، ولا يقدمون أمثلة لبلدان حداثية يمكن أن تمر فيها مهاجمة اللغة الرسمية بكيفية اعتباطية وحاقدة، دون أن يعاقبها القانون.

لنعد، إذن، إلى مسألتي الاقتصاد والسياسة اللغويين. إن على الدولة الحديثة، رغم نزوعها إلى التقليص من تدخلها، أن تتدخل عندما لا تؤدي الأوضاع المتروكة وشأنها إلى الوضع الأمثل، ولا يقود منطق قوى السوق (التي تملك مشروعية التحرير الليبرالي) إلى توفير مستوى لائق من الهناء والرفاه للمجتمع وقواه العاملة (الذي يحدده، مبدئيا، توافق ديموقراطي حول أرضية من القيم والمصالح والاختيارات الإيديولوجية). إن الدولة تتدخل لتطبيق سياسة السلطات العمومية التي تبررها المصلحة العامة. ومن شأن سياسة بيئية معقولة أن تقدم نموذجا يحتذى به في هذا المجال. فالتقنين البيئي، رغم أنه يقلص من نشاط المنتجين (الملوِّثين مثلا) أو المستهلكين (أصحاب السيارات مثلا)، يبرره أن ما يضيع من مال يعوضه ربح في المحافظة على الجودة في الحياة (الطبيعة، الهواء، الخ.). فالسياسة اللغوية يمكن أن تتخذ من عناصر السياسة البيئية نموذجا لها.

وغالبا ما اعتبر التعدد اللغوي والتنوع والهوية ضمن مبادئ حمائية ينبغي أن تتبناها الدول، وتدافع عنها، وتمول خطط تنفيذها، مواجهة لتوحيد اللغة والثقافة عبر اللغة الأنجلو-أمريكية. وقد استثمرت مبالغ

هائلة في تطوير اللغات ونشرها، تجاوزت 2٪ من الناتج القومي الخام في البلدان الأوروبية، و 40٪ من ميزانية تسيير الاتحاد الأوروبي. وقد يكون من السذاجة، كما لاحظ أحد اللسانيين الظرفاء، أن نظن أن مبالغ من هذا الحجم تصرف فقط لخدمة **فولتير** أو **جوته**. لقد صرح أحد المسؤولين عن السياسة الثقافية بألمانيا بوضوح بأن «من يتكلم بالألمانية يشتري غالبا ما هو ألماني». وصرح **ميشيل جوبير** Jobert Michel، وزير التجارة الخارجية الفرنسي السابق، أن "بيع الفرنسية" من أولوياته الوطنية. وقال **جان بيير شفينمان** Chevènement Jean-Pierre، حين كان وزيرا للتربية، «إن الاحتكار اللغوي الأنجلو-أمريكي غير مقبول، وإن سياسة تقوم على التنوع في تعليم اللغة الأجنبية تعتبر **مكونا أساسيا من قوتنا الضاربة الاقتصادية**». كما أن **باسكال لامي** Lamy Pascal، المندوب السامي للتجارة في الاتحاد الأوروبي، كان واعيا تمام الوعي عندما جمع مؤخرا بالرباط مثقفين ولغويين مغاربة للنظر في تصورهم للتنوع اللغوي والثقافي، لأن اللغة والتجارة يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب. وأخيرا، فإن **كلود أليجر** Allègre Claude وقف علانية ضد المخاطر الاقتصادية التي تمثلها اللغات الجهوية، وضد من يطمح إلى تعليم الرياضيات بالأوكستانية أو الكورسيكية: «إني أفضل تكوين معلومياتيين يتقنون الفرنسية والإنجليزية على تكوين رعاة يتكلمون الكورسيكية أو الأوكسيتانية».

إن التعدد اللغوي والتنوع و"حوار الثقافات"، وكثيرا من الشعارات والمبادئ الشعبية المشروعة والمساهمة في ضمان راحة الكائن الجهوي أو المحلي، التي تصلح لأن تكون أرضية سياسية ديمقراطية وتواصلية، كل ذلك لا يمكنه أن يغفل الكلفة الاقتصادية المرتفعة لتطبيقه. وهكذا نجد

أن مبدأ التعدد اللغوي المتساوي الذي تبنته دول الاتحاد الأوروبي لتحديد اللغات الرسمية ولغات العمل (وعددها 11 في إحدى الفترات) اصطدم منذ الوهلة الأولى بمشكل الكلفة الهائلة للترجمة والوسائل البشرية والمادية لتدبيره، وبمشاكل الاتصال الشفوي السريع. إن ارتفاع الكلفة وغياب النجاعة التواصلية أصبحا يعيقان التقدم والتطور في أعمال الاتحاد. وهناك حلول متنوعة قيد الدرس، ترتبط مبدئيا بتقديم تنازلات فيما يخص الجانب الرمزي ومبدأ اللاسيطرة. ومن الاختيارات التي يتم التفكير فيها ترسيم الإنجليزية والفرنسية والألمانية لغاتٍ رسمية ولغات عمل. لكن مسألة المساواة بين اللغات الوطنية في علاقتها بالفعالية التنظيمية والتخفيض من الكلفة مازالت بعيدة عن الحل. ولم تجد طريقها بعد إلى دمج اللغات ذات العدد المحدود من المتكلمين (كالدنماركية والفنلندية والسويدية والهولندية، الخ). فالمشكل لا يتعلق باعتبار الإباء الوطني فحسب، بل يكمن أيضا في أن النتائج الاقتصادية لمثل هذه الاختيارات لم تتضح بعد.

إن الدولة حين تقرر ترسيم لغة، فذلك أولا لضمان التحام الأمة وإعطاء الاعتبار للمعطيات الرمزية ومعطيات التاريخ والهوية، وكذلك المعطيات التواصلية. والحال أن اختيارا كهذا ليس بدون نتائج اقتصادية. والوضع الأمثل أن تتمكن الدولة، بتبنيها لسياسة لغوية، من أن "تربح" عوض أن "تخسر"، وأن "تبيع" أكثر مما "تشتري"، الخ. إن امتلاك لغة أولى يساوي امتلاك رأس مال من السلع أو رأس مال بشري. وامتلاك لغة ثانية (أو أكثر) يشكل إضافة، على الأقل بالنسبة للفرد. وبخصوص المجتمع كذلك، فإن المسألة تتعلق بما إذا كنا نتمكن من "البيع" بهذه اللغة، أو من "الشراء" بها فقط.

وما دام من الثابت أن اللغة اليوم يجب أن تهتم "بالذات" و "بالآخر"، "بالمصاريف" (أو الكلفة) و"بالمداخيل"، و"بالقيمة" و"بالمورد" و"بالرصيد"،

وأنها مرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات والاتصال، وكذلك بالرمزي والدين والروحية والانسجام والتنوع الاجتماعيين، الخ، فإن أي سياسة لغوية تتوخى "الرفاه" و"الهناء" يجب أن تقنن هذه المكونات وتضبط اشتغالها.

إن اكتساب المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا في مجتمع عالمي للمعلومات مبني على اقتصاد جديد للمعرفة والتكنولوجيا، يحدد النمو بشكل أساسي، ويخلق فرصا جديدة للشغل وللزيادة في العائدات، ويسمح بتنويع الإنتاج الاقتصادي. واكتساب المعرفة والتكنولوجيا باللغة الوطنية الرسمية مسألة حيوية من الناحية الاقتصادية، لأن تعميم المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات على الأغلبية التي تمثلها القوى العاملة بالبلاد، لا يمكن أن يتم إلا باللغة الأولى. وبعكس هذا، فإن إتقان لغة ثانية يبقى محدودا في أقلية تجعل منه **احتكارا مخلا** للعائدات والأرباح، حين تصبح اللغة الأجنبية الوعاء الوحيد للتقنيات الحديثة والمعلومات والاتصال والتقدم. إن من الثابت منذ زمن، على الأقل منذ الثورة الفرنسية، أن اللغة الرسمية يجب أن **تعمم على القوى العاملة والشعبية** توخيا **لتساوي الحظوظ، وتجنبا للميز**. ومن الثابت أيضا أن **الوظائف الاقتصادية والديمقراطية** للغة ذات أهمية كبرى لا تقل عن، بل قد تفوق، وظائفها الثقافية والأدبية والفنية.

إن تطور الأمة لا يمكن أن يتم بدون تطور دائم لمواردها البشرية، وهو تطور مشروط بالاستثمار في الإنسان، وخاصة في معرفته وكفاياته التقنية التي تحملها لغة علمية تكنولوجية، وتحول إلى خبرة ومنتوجات وخدمات وأعمال. إن الفشل الاقتصادي العربي الحالي، كما لاحظ أحد الباحثين، يجد مصدره في كون القوى العاملة لا تملك سوى قدرات علمية ضعيفة، لأنها لا تتكلم لغة المعرفة، ما دامت العلوم والتقنيات تدرس بلغة أجنبية

تستفيد منها أقلية محتكرة. ويجب أن نسجل هنا أن هذه الملاحظات لا تتناقض مع اعتبار تعلم اللغات الأجنبية إضافة اقتصادية، لكنه لا يصبح كذلك إلا عندما تقوم اللغة الرسمية الأولى بتعميم المعرفة والتكنولوجيا، وتصبح لغة تواصل الأمة، والوعاء الرئيسي للمعرفة فيها.

لقد كانت السياسة اللغوية المغربية ومازالت سياسة فاشلة، لم تصل إلى ضبط العلاقات بين التعريب والفرنكفونية (بالإضافة إلى الفرنكوفيلية التي تطبع عددا من المغاربة) واللغات الأجنبية بصفة أعم. فقد أدى التعريب إلى عدد من الاختلالات في التعليم، ناتجة عن قصور في تصوره، وقصور في التخطيط له، وقصور في تنفيذه. فاللغة العربية لم يتم تطويعها بالصورة الملائمة فيما يخص متنها وقاموسها ونحوها، حتى تصبح **لغة واضحة ناقلة للفكر والعلم الدقيقين، ومهيأة للتواصل الطبيعي**. ولم يزود تعليمها (إضافة إلى نواقصه التربوية) بالأدوات العلمية المقنعة (كالكتب المدرسية والدوريات العلمية مثلا)، ولا بالأدوات التكنولوجية. فكان الخصاص في الأطر المكوّنة علميا وتربويا وفي الموارد والأدوات التربوية والعلمية والتكنولوجية أساس الفشل الجزئي في الجهد المبذول من أجل **تغيير وضع اللغة العربية** (بالمعنى السوسيولساني) في التعليم. وبعبارة أخرى، فإن اللغة العربية لم تطوع علميا وتكنولوجيا وتواصليا للقيام بوظائف جديدة في التعليم. والحال أن تهيئة اللغة مسبقا ضرورة لا محيد عنها. إن ثنائية وضع/متن معروفة لدى السوسيولسانيين. فتغيير الوضع يستلزم تغييرا في المتن (وفي أدوات اللغة)، والعكس صحيح. لهذا، فإن مؤسسة للتطويع اللغوي من مستوى عال أصبحت ضرورة ملحة، لنتمكن من إعداد وخلق لغة جديدة تستطيع أن تصبح لغة الاتصال والعلم والتكنولوجيا والمعلومات لدى الجماهير المتمدرسة، وتمكّنها، عند تخرجها، من أن تكون

منتجة. إن **أكاديمية محمد السادس للغة العربية، المخورة بحمل اسم جلالة الملك**، التي أعلِن عنها منذ زمن، يتعرض إخراج نصها التأسيسي للتأجيل باستمرار، رغم كونها جهاز البحث وإنتاج الأدوات وتكوين المدرسين، الكفيل بالقيام على الوجه الأكمل بالمهام المنتظرة، وببناء لغة وظيفية للفكر والعلم والمعلومات. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن اللغة الجديدة المرتقبة يجب أن تبتعد عن لغة سجالات النحاة العقيمة، وتأخذ بعين الاعتبار **اللغة الحية القريبة من الشعب**، المتداولة في وسائل الإعلام والإنتاجات العلمية، الخ. إن خلافات النحاة المعياريين لا مكان لها في مخطط تطويعي كهذا. ونحن لا نسعى إلى بناء لغة يستعملها واحد من بين ألف متعلم (أو أكثر). وإن أنجع وسيلة للقضاء على لغة معينة هو التوقف عند الخلافات المعيارية، وإهمال خصائص اللغة الحية. إن العربية لغة ذات **إشعاع تواصلي واسع**، ويجب أن يتزايد انتشارها بين مائتين وثمانين مليون عربي، ولكن أيضا بين مليار ومائتي مليون من المسلمين، يزداد عدد المتعلمين منهم لها باستمرار (في ماليزيا وإندونيسيا والهند، الخ).

إن المعياريين، عندما يحدون من عدد متكلمي العربية، وينفرون الناس فيها، لا يخلقون ميزا يخدم مصالحهم فحسب، وإنما يعيقون انتشار اللغة، الذي تصاحبه عادة نتائج اقتصادية إيجابية. وجدير بنا هنا أن نتأمل تجربة لغوية أمريكية سابقة. فقد نشأ خلاف في بداية الاستقلال (حوالي نهاية القرن 18) بصدد نوعية اللغة المعتمدة في صياغة المعجم بين **صمويل جونسون** Johnson، الذي كانت تسنده الأوساط السياسية المحافظة، والذي اتخذ لغة النخبة المتمدرسة أساسا معياريا لا يجب الابتعاد عنه (وندد في نفس الوقت بالآثار السيئة للتجارة على نقاء اللغة)، وبين **نواه ويبستر** Webster الذي طالب باستقلال لغوي للأمة مصرحا بأنه

«باعتبارنا أمة مستقلة، فإن كرامتنا تفرض علينا نسقنا اللغوي الخاص»، رافضا بذلك اتباع تعاليم النخبة البريطانية. وتم تبني معجم جونسون في البداية، وسمح ذلك بتوحيد الإنجليزية المنطوقة في البلاد خاصة على مستوى النخبة. لكن ويبستر تبنى "استعمال عموم الأمة" قاعدة لمعجمه، آخذا بعين الاعتبار مساهمة اللغة في الاقتصاد. وأخيرا انتشرت اللغة العامة التي دافع عنها ويبستر، مما أتاح **دمقرطة لغوية**، موازاة مع ضمان الفائدة الاقتصادية.

إن ترسيم اللغة لا يعني فقط إعطاءها منزلة سياسية وإدارية متميزة تمكن من تعميمها على القوى المنتجة، بل يعني أيضا القضاء على **الميز اللغوي**، وفي نفس الوقت تشجيع تساوي الفرص فيما يخص الربح الاقتصادي المرتبط باستعمال هذه اللغة داخل المجتمع. ففي غياب لغة رسمية قوية، يصبح الميز اللغوي لصالح اللغة الأجنبية أمرا لا مفر منه، مصحوبا بميز اقتصادي. ولتفادي هذين الشكلين من أشكال الميز، يمكننا أن نحاول تعميم تعليم اللغات الأجنبية، لكن إتقان هذه اللغات لا يكون في متناول الأغلبية، ويبقى حكرا على أقلية محظوظة أو موهوبة. والدمقرطة اللغوية (والاقتصادية) لا يمكن أن تتم إلا بتعميم لغة الشعب، وفرض استعمالها لغة للاتصال والمعلومات دون ميز أو احتكار. إلا أن العربية، وهي اللغة الرسمية حسب الدستور، تعيش وضعا يعطل وظائفها الطبيعية، ويجعلها تبدو مجردة من المعلومات الواردة، ومن فرص الشغل والفوائد الاقتصادية والمحيط التكنولوجي، الخ. ومما ينقض مردود النزوع إلى الأجنبية بشكل واضح مقارنة معلومات (وعائدات) قناة مثل **الجزيرة**، الناطقة بالعربية، التي أصبح على شبكة **س.ن.ن** أن تشتري منها المعلومات، بوسائلنا الإعلامية ذات الطابع الفرنكفوني المتزايد. وينقض هذا كذلك اللغة الموظفة في الإدارة والاقتصاد في الدول العربية، الخ.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، نجد أن وضع المغرب متفرد كذلك بين الدول العربية. فمن اللافت للانتباه أن نلاحظ أن المعلومات المحمولة بالعربية على شبكة أنترنيت تزداد نجاعة باستمرار، بفضل قواعد المعطيات والمعارف الموضوعة بهذه اللغة، وأدوات التحليل والمعالجة الآلية المتوفرة لها (كالمحللات الصرفية والمدققات الإملائية والترجمة الآلية، الخ.)، وأيضا بفضل المواقع على أنترنيت التي تعرض معلومات متنوعة بالعربية. فهل لوزارتنا المكلفة بتقنيات الإعلام والتواصل مخطط لتزويد اللغة العربية بموارد ومحركات للمعالجة، ولتمكين مواقع الوزارات على أنترنيت من الإرسال بحروف عربية؟

من الأكيد أن تبني لغة رسمية قوية لا يستلزم أبدا تهميش اللغات الأجنبية، أو التشكيك في ضرورة إتقانها. إلا أن التكوين بلغة أجنبية واستعمالها يتطلب عملا جبارا، له مخلفات اقتصادية إيجابية أو سلبية، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. والمسألة متعلقة بمعرفة ما إذا كان الأمر "بيعا" أو "شراء/استهلاكا". إن لغات الاتصال الواسعة الانتشار كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية والصينية أو الألمانية تجني فوائد اقتصادية ملموسة من إقبال الآخرين على تعلمها، وتعد العربية أيضا من بين هذه اللغات. وتعزز الترجمة العلمية والتقنية دور هذا النمط من اللغات عن طريق إغنائها بمعلومات ومعارف لم تنتج بها أصلا. فهناك صحف عربية دولية تترجم مقالات صحف أمريكية لترفع من حصة مبيعاتها.

إن اللغة الأجنبية، بوصفها "غنيمة" عهد الاستعمار، قد تساهم في تمديد عهد التبعية الاقتصادية (حتى لا نقول السياسية)، إضافة إلى ما تحدثه من شرخ اجتماعي وميز اقتصادي. بل يمكنها أن تساهم في نهب الرأسمال البشري (أو الأدمغة). وهكذا نجد 30٪ من

الأطباء في إنجلترا باكستانيين أو هنودا، لأنهم تعلموا بلغة مستعمرهم بالأمس. وأغلب المعلومياتيين ومهندسي الاتصالات اللاسلكية المغاربة (أكثر من 50٪ حسب علمنا) يرحلون إلى كندا أو فرنسا، وكأنهم كونوا لخدمة هذين البلدين، وبلغتهما. إلا أن اللغة الأجنبية يمكن أن تصلح "للبيع" إلى من يتكلمها، سواء تعلق الأمر بالمعلومات أو بالسلع أو بالمعرفة، الخ. فالألمان يتلقون تشجيعا لنشر أعمالهم بالإنجليزية لكي "يبيعوها" بهذه اللغة. وهناك شركات متعددة الجنسيات تبيع منتوجاتها مصحوبة بدلائل بعدة لغات هي لغات المشتري. يتبين، إذن، أن الاستعمال الذي تسخر له اللغة الأجنبية هو الذي يحدد كونها نافعة أو ضارة. إلا أننا نعتبر، بدون أدنى تحفظ، أن تعلم اللغات الأجنبية وإتقانها (إلى جانب اللغة الأولى) يعد ربحا للبلد ولاقتصاده، مع اتخاذ الترجمة وسيلة إضافية لتعزيز اللغة الأولى أو لتصدير المنتوجات المادية أو الثقافية.

إن لغتنا ليست بالتأكيد لغة اقتصادية أو تواصلية فقط. فبعدها **الرمزي والحضاري والروحي** (الديني) يكاد يكون فريدا. وتفتح لها هذه **الروحية** آفاقا ليست سياسية فحسب، ولكنها اقتصادية كذلك. وما خلق أسواق مالية إسلامية/عربية إلا مثال لذلك. كما أن السياحة الثقافية (الإسلامية) أو اللغوية مثال آخر. وتبقى السياحة الإسلامية واللغوية بحاجة إلى تطوير واستكشاف. وهذا الاتجاه في السياحة أكثر "بيئية"، وأكثر ملاءمة لمجتمعنا من سياحة الخمور وراقصات البطون. ونجد مجددا كاتب افتتاحية في الصحيفة الاقتصادية المذكورة سابقا يهاجم، مؤخرا، والي الدار البيضاء لمجرد أنه حافظ على أوقات إغلاق الملاهي الليلية ومحلات بيع الخمور. ومرة أخرى باسم الاقتصاد والحداثة، يدافع الصحفي المذكور عن «عشرة الملايين من السياح الذين لا يعدون

الحانة والملهى الليلي والراقصات مسائل اختيارية، وإنما يعتبرونها من أساسيات الراحة مثل الحمام والفراش النقي». وهو يدعو إلى أن لا تغلق هذه المحلات أبوابها إلا عندما ينصرف آخر زبون. ورغم أن اقتصاديّنا رجل "حداثي"، فإنه يجهل أو يتجاهل أن بيع الخمر واستهلاكها مقننان حتى في البلدان الأكثر حداثة، رغم أن دين مواطنيها لا يحرم الخمر. ويجهل صاحبنا أن "النداء الأخير" في إنجلترا الليبرالية يكون في العاشرة وخمس وأربعين دقيقة مساء، وتغلق الحانات أبوابها في الحادية عشرة. وينص قانون بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية على أن بيع الخمر واستهلاكها علانية ممنوعان، مثل ولاية يوته Utah مثلا (يبدو أن الناس هناك "أكثر إسلاما" منا!)، كما يمنع بيع الخمر يوم الأحد. الخ.

لقد حان الوقت، إذن، لكي يتدارك اقتصاديونا أمرهم، ويقترحوا تمفصلات أكثر واقعية بين المحيطات الاقتصادية واللغوية والروحية والطبيعية في بلادنا. ويكون ذلك خطوة إيجابية نحو تحديث خطابهم وتلاؤمهم مع نوعية لغتنا وديننا وطبيعتنا وبعدنا التاريخي.



أكاديميّة محمد السادس للُّغة العَربيّة
ومَسارات التّحْديث

صادقت الحكومة في أحد مجالسها الأخيرة على مشروع قانون يتم بمقتضاه إنشاء **أكاديمية محمد السادس للغة العربية**، بعد أن تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالموافقة على رعايته لها، وتشريفها بحمل اسم جلالته. ومعلوم أن هذه الخطوة الهامة تتماشى مع مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وخاصة المادة 111 منه، التي تنص على إحداث هذه المؤسسة ابتداء من 2000-2001. وهي تطبيق للقرار الوارد في الرسالة الملكية الموجهة في 14 شتنبر 2001 بمناسبة الدخول المدرسي، والقاضي بإحداث أكاديمية للغة العربية «... في إطار تعزيز مكانة اللغة الرسمية [لبلادنا]، وتوفير سبل تطويرها وإثرائها لتؤدي دورها كاملا في مجالات التعليم والتكوين والبحث والتواصل».

وبغض النظر عن الوقت غير الوجيز الذي تطلبه إخراج هذا النص الجاهز منذ مدة إلى الوجود، وعن كونه مازال بحاجة إلى مصادقة مجلس الوزراء ومجلس النواب بغرفتيه*، فإن هذا النص الملح، الذي يتحتم الموافقة النهائية عليه في الدورة البرلمانية الحالية، يمثل إنجازا تاريخيا كبيرا في سبيل المأسسة اللغوية الفاعلة، المرتبطة بسياسة لغوية تتجه إلى الوضوح، والوعي بأهمية النهوض باللغة الوطنية الرسمية في المستوى المطلوب، درءا للاختلالات المترتبة عن عدم العناية الكافية بها، وخاصة في التعليم،

* ينبغي التصيص هنا على ان النص صادق عليه مجلس الوزراء في غشت 2002، وهو بصدد الدرس في غرفتي النواب والمستشارين.

وفي مختلف مجالات الحياة العامة، علاوة على الاختلالات ذات البعد الحضاري، أو البعد الاجتماعي/السياسي.

ومن أهم اختلالات الوضع اللغوي التي يجب الوقوف عندها، واقتراح الحلول لتجاوزها، ما يلي:

1 ـ اختلالات في لغة التعليم وتعليم اللغة

وتتجلى فيما يلي: (أ) ضعف إتقان اللغة العربية لدى المتعلم، وضعف نوعية تعليمها، وضعف الوسائط الموظفة في الأنشطة التربوية المرتبطة بها، مما يترتب عنه ضعف اكتساب المهارات والمعارف، وضعف مردود التعليم بصفة أعم؛ (ب) عدم توفر لغة تعليم عربية شاملة، تغطي مختلف أسلاك التعليم (بما فيها العالي والتقني والأولي)، وتوظف في مختلف المواد والأنشطة؛ (ج) تعثر المتعلم في المراحل الأولى من التمدرس، ناجم عن صعوبة الانتقال من لغة البيت (الدارجة المغربية أو الأمازيغية) إلى لغة المدرسة (العربية الفصيحة)، وعدم العناية بتطوير طرق الدعم اللائقة، تلافيا لسلبيات الازدواجية اللغوية؛ (د) عدم توفر لغة عربية واضحة، وطيِّعة، وعملية، وجذابة، نتيجة عدم وجود ما يكفي من الأبحاث والأدوات اللغوية والتربوية المستجدة، التي تطور نظامها ومتنها، وطرائق تدريسها بصفة دائمة؛ (ه) عدم توفر المدَرِّس اللائق للغة العربية، الملم بالجديد من طرق التلقين والحفز؛ (و) عدم توفر الكتاب المدرسي والوسائط التربوية الملائمة.

2 ـ اختلالات في وضع اللغة العربية في الحياة العامة

وتتضح ملامح هذا التشخيص بالنظر إلى: (أ) ضعف وظيفيات اللغة الوطنية الرسمية في الاستعمال، نتيجة المواقف السلبية منها، وإذكاء صراعات غير مبررة مع اللغات الأجنبية والألسن الوطنية، وهيمنة اللغات

ذات القوة الاقتصادية والإنتاجية، ووجود فجوة كبيرة بين لغة المدرسة ولغة التواصل اليومي في الحياة؛ (ب) هيمنة اللغة الأجنبية كلغة عمل وتواصل في الاقتصاد، وفي جل المعاملات الإدارية؛ (ج) المواقف السلبية لكثير من المشغلين من المكوَّن باللغة العربية، وإضعاف حظوظه في الشغل والرفاه؛ (د) ضعف لغة الإعلام والإدارة، وشيوع الأخطاء اللغوية فيها، وعدم استقرار المصطلح، الخ.

3 ـ اختلالات في المؤسسات

خلافا لما يوجد في كثير من البلدان الغربية والعربية، فإن بلادنا تعاني في المجال اللغوي مما يلي: (أ) عدم توفر مؤسسة ذات سلطة مرجعية عالية، ترعاها السلطة العليا في البلاد، من شأنها أن تبت بصفة رسمية وجماعية في سلامة اللغة العربية، وإمكانات تطورها، وفي التوجهات العامة لتعليمها، والتعليم بها، وتعزيزها في الحياة العامة، واقتراح التشريعات اللسانية الضرورية؛ (ب) عدم توفر الإطار القانوني الملائم للعناية بالطاقات الوطنية ذات الجودة والامتياز، وتحفيزها معنويا وماديا بما يكفي لتتفرغ للبحث والعمل من أجل النهوض بالمشروع التعليمي والثقافي والعلمي الملح الذي ينتظر البلاد، بلغة وطنية رسمية متجددة وفاعلة؛ (ج) عدم توفر مراكز بحث فاعلة بما يكفي لتحقيق الجودة في إنتاج الأبحاث والأدوات الضرورية، قياسا على ما يجري في مراكز البحث الدولية؛ (د) عدم قيام تخطيط لغوي هادف ودائم، يحدّ من الاختلالات اللغوية الأساسية بصفة دائمة، ويسعى إلى الضبط والتنسيق والتوجيه واليقظة والتعاون.

وإن قيام مؤسسة رافعة ذات جودة في شكل أكاديمية، موضوعة تحت الرعاية المباشرة لجلالة الملك، ومتصفة بالاعتبار المعنوي والاستقلال المالي والإداري، لمن شأنه أن يضع حدا لهذه الاختلالات بصفة تدريجية وتراكمية،

وذلك بالنظر إلى المهام والأهداف التي تقوم هذه المؤسسة لخدمتها. ونذكر من هذه الأهداف والمهام ما يلي:

1ـ تمثل الأكاديمية السلطة المرجعية العالية التي تتسم بجودة متميزة في أعمالها وقراراتها. وهي في نفس الوقت الأداة الفاعلة الساهرة على التخطيط والتنفيذ والتقويم والتعاون من أجل تجاوز الاختلالات، وتحقيق المشروع التربوي والعلمي والثقافي الوارد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأداة النهوض باللغة العربية بصفة عامة، والمعرفة والثقافة التي تروج بها.

2 ـ تتألف الأكاديمية من شخصيات علمية مرموقة ذات خبرة عالية وموهبة وقدرة على العمل مختصة في مجالات اللغة العربية واللغات واللسانيات المقارنة والحاسوبية، والعلوم والتقنيات والثقافة والإعلام، لها قدرة على تصور الحلول المتجددة للتحديات، والتخطيط والتنسيق والضبط واليقظة، وتنفيذ خطط العمل. وتختار هذه الشخصيات من الطاقات الوطنية ومن الطاقات الدولية ذات الصيت العالمي في الاختصاص.

3 ـ تسهر الأكاديمية على قيام بحوث وأدوات لغوية فاعلة، ذات جودة كافية لتجاوز الاختلالات ومواكبة المستجدات. وتتكفل أيضا بإنجاز بحوث وأدوات تربوية ملائمة لتلقين اللغة العربية.

4 ـ تتولى الأكاديمية التخطيط لبرامج أعمال تخدم المشروع اللساني والتربوي والثقافي والعلمي، كما تتولى السهر على ضبط سلامة اللغة، واقتراح التشريعات التي تعزز دورها. وموازاة مع هذا، تقيم المؤسسة شبكة ضبط وتنسيق ويقظة وتعاون مع مختلف الهيئات والأطراف المعنية.

وبالنظر إلى هيكلتها وتأليفها، تتميز المؤسسة بكونها تتكون من أكاديميين قارين، وأعضاء مشاركين، ومراسلين، علاوة على الأعضاء الفخريين. ويتولى الأكاديميون، المتفرغون كليا أو جزئيا للعمل بالمؤسسة، إنجاز خطط العمل، بموجب تعاقد يحدد المدة والعمل المطلوب والتعويضات أو المرتبات الأكاديمية. وتضم الأكاديمية ثلثي الأعضاء من المغاربة وثلثا من الأجانب. وتضم أيضا خبراء ومساعدين للأكاديميين (متعاقدين) من المغاربة وغير المغاربة. وفي هذا، يزاوج الأكاديميون بين صفة الاستحقاق المكتسب ومتطلبات إنجاز الأعمال والمشاريع، ولذلك يلجأ للتعاقد لضبط خطط العمل، وضمان تنفيذها.

وتضم هياكل الأكاديمية وأجهزتها ما يلي: (أ) رئيس الأكاديمية، و(ب) مديرو الأبحاث والدراسات والأعمال، و(ج) مجلس الأكاديمية، و(د) مكتب الأكاديمية، و(ه) مجموعات الأبحاث والدراسات والأعمال. ويتألف مجلسها، علاوة على الشخصيات الأكاديمية ذات التمثيلية، من رئيس لجامعة، ممثلا عن الجامعات، ومدير لأكاديمية جهوية، ممثلا عن أكاديميات التربية والتكوين، وثلاثة ممثلين للسلطات الحكومية المعنية، وشخصية تمثل القطاعات المالية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للرئيس دعوة شخصيات مهنية واقتصادية واجتماعية وعلمية، وطنية وعربية ودولية. وتضم الأكاديمية مجموعات الأبحاث والدراسات والأعمال التالية:

(أ) المجموعة اللسانية؛ (ب) المجموعة التربوية؛ (ج) المجموعة العلمية والتقنية؛ (د) المجموعة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية؛ (ه) مجموعة التخطيط والتقييم والاتصال والتشريع.

يعين صاحب الجلالة رئيس الأكاديمية، ويعين الأكاديميين باقتراح من مجلس الأكاديمية. وتخول صفة عضو شرفي للأكاديميين الذين لا تسعفهم ظروفهم الاستمرار في إنجاز خطط العمل المطلوبة، بعد موافقة مجلس الأكاديمية. ويتم التعاقد مع عدد من الأطر الفاعلة في مجال البحث في اللغة العربية، المنتمية إلى المؤسسات الجامعية، بما فيها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، مع مراعاة الرفع من المردودية وتحسينها.

ومن أبرز المهام التي تضطلع بها الأكاديمية تجاوز إشكالات الازدواجية اللغوية، بتقريب العامية من الفصيحة، وتيسير الفصيحة، وإيجاد تعليم عال وتقني باللغة العربية، تسهيلا لتوجيه الطلاب حسب ميولهم ومؤهلاتهم للدراسة باللغة الرسمية، مُعَزَّزَةً باللغات الأجنبية، أو العكس، أي الدراسة بلغة أجنبية، مع إيجاد مجزوءات باللغة العربية، في التعليمين الثانوي والعالي.

وإن قيام مؤسسة جامعة عالية، وبالخصائص الآنفة الذكر، لهو خطوة أكيدة نحو تحديث العمل وتحديث الوسائل لخدمة اللغة الرسمية في المستوى المطلوب. ثم إنه فعل ملح لتقوى هذه اللغة في إطار تقوية اللغات الأجنبية، وإدراج الأمازيغية في التعليم. فالتمكن من هذا "الغلاف" اللغوي التعددي لا يمكن أن يتم دون تخطيط وتهييئ دقيقين، في عالم يطبعه التنافس والقوة والبحث عن المنفعة المباشرة، والتحكم في الاتصال والاقتصاد وتقانات المعلومات، علاوة على تنشيط الصراعات الحضارية والثقافية، لفائدة القوى المهيمنة.

لَغْو وتَواصُل ومَيْز

من بين وظائف اللغة التي أفرزها العالم اللغوي **منلفسكي** (Manilowski) وظيفة اللغو (Phatos). فهذه الوظيفة تمكن من ربط الاتصال، والتأكد من أن القناة ناجعة، وأن انتباه المخاطب مشدود. فالإلحاح على قيام الاتصال قد يتم عبر تبادل عبارات مبتذلة، أو خطابات مطولة غير ذات دلالة، لا لشيء إلا ليتم الكلام واللغو. وكما لاحظ **يكبسن** (Jakobson)، فإن هذا المجهود من أجل إقامة الاتصال يبرز بشكل واضح في كلامَ الطيور اللاغية. والوظيفة اللّغوية هي أول وظيفة كلامية يكتسبها الطفل. وهذه المهارة تسبق القدرة على إرسال أو تلقي إرساليات محملة بالمعلومات، مما يتم عن طريق التواصل (Communication).

ومن المعلوم أن المجهود اللّغوي للطفل لا يؤتي ثماره إلا بمساعدة محيط مباشر متعاون، محيط الوالدينِ خاصة، اللذين يتقبلانه ويفرضانه تدريجيا على آفراد آخرين، ليتسع المحيط له شيئا فشيئا، ويدمج أو يتموقع فيه. واللّغو غالبا ما يكون أنانيا، منطلقا من أنا الطفل. ولكنه يكون أيضا بحثا عن فرصة، بل إنه معركة من أجل كسب الاعتراف، اعتراف محيط قوي، والمحيط المتعاون هو الذي يمكن هذا اللغو من التحول شيئا فشيئا إلى لغة فردية، ولغة حاملة لمعلومات.

ففي المرحلة الأولى، يُرسل الطفل متواليات دون أن يتمكن من تلقي (أو تأويل) لغة الآخر، التي يتصور أنها مثل لغته، لأنه لا يستطيع تأويلها، فالإرسال والتلقي ليسا فعلين متساويين. وبعد مجهودات مضنية ومتكررة، يفترض الناس أن الإرسال يقترن بالفهم، وأن التأويل يمكن من صوغ رد يليق بمضمون الإرسال، مع أن هذا من باب الأَمْثلة لا الواقع.

اللغو فاللغة إذن فرصة للطفل. هما أيضا فرصة للبالغ فيما بعد، ليؤكد أنه على اتصال، وأنه يستطيع، في وضع تواصلي، أن ينتج إرساليات تنقل معنى ومعلومات، فهذه الإرساليات لها واقع تأويلي، لأن المخاطب يستطع تأويلها. تعلم الكلام يعني إذن تعلم الإرسال والتلقي. واكتساب القدرة على التواصل لا يعني فقط اكتساب قدرة الإرسال والإنتاج، ولكنه يفترض التمكن من آليات تتيح العبارة بلغة الأنا ولغة الآخر في ذات الآن، وتجعل الإرسال "مقروءا"، أو قابلا لأن يترجم للآخر. وعليه، فإنه لا يعد لغة إلا ما يدخل بالمواضعة في قدرتي الذات والغير. فاللغة بصفتها وسيلة تواصل لابد أن تكون ثنائية (bilingue)، لأنها تَقْرِن في نفس الوقت ما يرتبط بقدرة المتكلم وما يتعلق بمقدرة المخاطب.

التواصل يصدر عن تعاون (أو وهم تعاون) بين متكلمين/ متلقين يفترض فيهم أنهم يتقاسمون (أو يشتركون في) مفهومات وماصدقات العبارات التي يستعملونها. وطبعا، ليس لمتكلمي اللغة نفس القدرات اللغوية، لأنهم "لايتكلمون نفس اللغة"، أو أن "الخطاب لا يصل"، أو "إن الأذن ليست صاغية"، إلى غير ذلك من العبارات التي تبين أن الاتصال لا يحصل دائما، أو أن الاتصال الذي يمكن من اللغو ليس كافيا (وإن كان ضروريا) لجعل المعلومة، أو المعنى، أو الإحالة متقاسمة (أو مشتركة). ليس لنا "لغات نتقاسمها" إلا إذا كانت هناك إرادة مشتركة في أن يظل الاتصال

قائما، وأن تكون اللغة أو المعجم اللذان نستعملهما مشتركين، والمعلومات مشتركة، إلى غير ذلك من الشروط والحيثيات التي تجعل التواصل قائما. إلا أن واقع التواصل لا تتوفر له دائما هذه الشروط.

اللغات في وضع اتصال قد تتحول غالبا إلى لغات في وضع صراع. وهذا ليس راجعا لكون اللغات لا يمكن أن تتعايش. بل إن اللغات، بصفاتها أمثلات، لاتتحدد ماصدقيا إلا بما يحمله إياها متكلموها (أو المطوعون لها). صراع اللغات يترجم صراع قوة. فاللغة القوية أو المهيمنة تفرض بقوة متكلميها. اللغة المهيمنة في دائرة أولى، مثل الإنجليزية اليوم، والفرنسية، أو العربية، أو اللاتينية بالأمس، ليست مهددة، سواء صارعناها أم لم نفعل. وهي لا تحاول حتى الدفاع عن نفسها. واللغات المتصلة باللغة المهيمنة تؤدي دورا ثانيا، أو وظائف ثانية. وأهم هذه الوظائف الوظيفة اللغوية. وهكذا يقع الاتصال بين مجموعة لغوية لها أشياء للإيصال أقل دلالة، غالبا ما تدخل في باب التمني أو الحسرة.

واللغات من الدائرة الثانية تتصارع وتقاوم من أجل منافسة اللغة الأولى في عدد من وظائفها. وهذه اللغات ليست مهددة بالانقراض الفوري، ولكنها مهددة بالتبعية، أو بالسقوط إلى دائرة سفلى (من درجة ثالثة أو رابعة). ولغة الدائرة الأولى لا تبحث عن إقرار تشريعات، بل إنها تكتفي بالأمر الواقع، المتمثل في منشوراتها العلمية وقوتها الاقتصادية و/أو العسكرية، الخ. وقوتها التواصلية تبرز، قبل كل شيء، في كونها تحدد المعجم الذي يصير أساسا في التواصل الدولي، وغيره مرفوض. وهكذا، فلك أن تتحدث ما شئت عن "الشهداء" أو "المقاومين"، فإن هذه اللغة تفرض مصطلح "إرهابي"، وتتبعها فيه كثير من لغات العالم. المعاجم صارت أمريكية وإن كانت ألفاظها عربية،

فرنسية، أو حتى إنجليزية (أو لغوها كذلك). وحقنا في اللغو ينبغي أن لانستهين به. الأطفال يطالبون بالحق في الكلام، والنساء حرمن منه في كثير من الأحيان، وكذلك المعارضون، والصحفيون، الخ. الحق في الكلام يدخل ضمن الحقوق الكونية، دون شك. إلا أن الحق في التواصل لم نصل إليه بعد. فوسائل الاتصال العصرية تهيمن عليها قوى تحتكر المعلومات. ومن الغريب أن نظن أن العالم تحول إلى قرية كونية للمعرفة والمعلومات المتقاسمة. فالمعلومة مكلفة لمن يحصل عليها أو يصل إليها، ومن السذاجة الاعتقاد أنه سيضعها رهن إشارة الآخرين على سبيل الإهداء، ليكون لهم ما له من معلومات. المعلومات الموصوفة بالكونية لا يتقاسمها الناس بما يكفي، كما يعتقد. والإنسانية عبر تاريخها كان فيها دوما أقوياء ومن هم أقل قوة وضعفاء. والحوار مكن (نسبيا) من أن يعيش الضعفاء إلى جانب الأقوياء. إلا أن هناك اليوم كيانات تريد أن يصير الضعفاء أكثر ضعفا وأكثر تبعية. هناك لغات تتصارع داخل الدائرة الثانية لتحتل محل بعض منها، أو تُسقط بعضا مما يتقاسم معها الدائرة إلى دائرة سفلى. ويجب التمييز بين لغات مثل الإيطالية والبرتغالية (التي تمثل دائرة ثالثة؟) ولغات مثل اللغات الإفريقية (التي توجد في الدائرة الرابعة). لغات الدائرة الثالثة تختلف عن لغات الدائرة الثانية مثل الفرنسية والألمانية، إلخ.

فهذه اللغات، وإن لم تكن لغات تداول شاملة lingua franca، فهي تحظى بوضع لغة اتصال في فضاءات لغوية ذات أهمية. والعربية تتموقع داخل الدائرة الثانية، وتقاوم هناك، مفرزة نقط قوة ونقط ضعف تتقاسمها مع مثيلاتها في هذه الدائرة، مع أن متكلمي هذه المثيلات كانوا وراء الاحتلال، ووراء محاولات زعزعة دورها وتهميشها، ساعيات إلى إسقاطها إلى دائرة سفلى، ثالثة أو أربعة.

يتخذ الميز اللغوي عدة أشكال. ففي أبسط صورة يكون هو حرمان متكلمي اللغة من حقهم في الكلام (أو اللغو) بها، وكذلك من حقهم في التواصل بها. وهناك صيغ أخرى أكثر حذاقة. يمكن الميز بحصر اللغة في فئة من الشعب (تصيير) احتكارية، وتحصر الحق في التواصل (المفيد) في من يتقنها من هذه الفئة، ويصبح من يتكلم لغة غيرها مضطرا إلى أن ينتج لغوا. ولرفع الميز، يصبح تعميم لغة التواصل حقا للمواطن، وواجب على الدولة. مثال هذا ما حدث بدء الثورة الفرنسية التي عممت الفرنسية على الفئات غير المحظوظة. وهناك صيغة ميز من نوع ثان تظهر عندما تُفرض لغة من الدائرة الأولى أو الثانية لتحل محل اللغة الوطنية الرسمية، وتبوؤ دور التواصل عند نخبة من رجال الأعمال ودوائر النفوذ. ويترتب عن هذا أن كل من لا يمتلك هذه اللغة يخرج عن دائرة التواصل (وينعت بأنه قاصر تواصليا)، ويحرم من كل ما يمكن أن يفيد منها، في باب التشغيل مثلا.

يطرح حينئذ مشكل إقامة تكافؤ الفرص. وبالإمكان تعميم إتقان اللغة الأجنبية على كافة أفراد الشعب ليستفيدوا منها. إلا أن مشكل هذا التصور هو أنه يحصر التواصل فيما هو لغوي، دون غيره. ورغم أن التواصل يمر (أو يمكن أن يمر) عبر اللغة، إلا أن ذلك لا يحدث إلا عندما يكون هناك تعاون أو توافق. ومن الواضح أن امتلاك اللغات الأجنبية من الدائرة الأولى أو الثانية يجب أن يكون مبدأ لا نقاش فيه، في كل سياسة لغوية تعليمية. إلا أن هذا الاختيار مع ذلك ليس كافيا. فرفع الميز لا يتم بصفة فاعلة إلا عندما تصبح اللغة الوطنية الرسمية لغة تواصل، لأن اللغة وطن وتوطين وفرصة، إلخ. والتواصل في اللغة ليس إنتاج متواليات من مفردات ليست لها دلالة تذكر. التواصل هو تداول ما يختص بالمحيط، والمدرسة، والتراث،

والتفكير، والإبداع، إلخ. وهذا لا يمكن أن يتم إلا في لغة متقاسمة، لغة يمتلكها الشعب. فئات محظوظة قد تكون ثنائية، أو ثلاثية، أو متعددة اللغة، ولكن هذا ليس الشأن بالنسبة للجميع. ثم إن من يمتلكون اللغة الأجنبية وحدها يسهمون بصفة مباشرة أو غير مباشرة في خلق ميز واحتكار لغويين.

المغرب بلد إفريقي، ولكنه لا يمكن أن تكون له سياسة لغوية إفريقية. فعبر تاريخه، حمل المغرب الإسلام والقيم الكونية إلى إفريقيا وأوروبا بواسطة لغته. وشراكته وتبادله مع أوروبا وأمريكا قد يدفعان به إلى إتقان لغاتهما، ولكن هذا لا يدعو إلى التنازل عن لغته. وإذا كانت أوروبا ممثلة لمجموعة من القيم والسلوكات ("الأوروبية")، فإن المغرب قد أسهم فيها إسهاما هاما. والإسلام، دين المغرب، هو أيضا دين لأوروبا. والعربية والبربرية، لغات المغرب، هي أيضا لغات لأوروبا، وإن كانت لغات أقليات. والحضارة العربية الإسلامية مكنت أوروبا من النهوض، وقد حملت عبر لسان عربي. ونخبة لا تستطيع أن تتواصل بتوظيف قيم وأساسيات هذه الحضارة محكوم عليها باستعمال خطاب لا يصل إلى (غالبية) الشعب. وإن أي سياسة ثقافية تتوق إلى تهميش هذه القيم واللغة الحاملة لها قد تؤدي إلى الإقصاء والتشدد.

أنظمة كتابة اللغات محدودة في عددها، وسلالاتها، وكفايتها التمثيلية، وإن كانت قد تطورت عبر الزمن. وإذا كان انتسابها أو سبقها الزمنيان يمكنان من موقعة عامة لخصائصها الخطية، فإن خصائص الخلف تنوعت بصفة متميزة عن خصائص السلف. ومن بين أكثر الأنظمة قدما المسمارية السومرية، والهيروغليفات المصرية، فالكتابة الصينية. والألفباءات لا تفرز نفس التصانيف التي تقوم عليها تصانيف اللغات، باعتبار دوائر القوة

أو الانتساب، كما أنها لا تخضع لنفس مقاييس التوزيع أو التنافس. فالأمريكية والفرنسية والألمانية، مع كونها في وضع تنافس حتما، تكتب أساسا بنفس الألفباء (المدعوة "باللاتينية")، وإن كانت أنظمة الحروف مختلفة، علاوة على كون نطقها مختلف (أحيانا). فالمفردة الإنجليزية "house" تنطق [haws] في المفرد و [hawz] في الجمع، وهي توازي [haws] في الألمانية التي تكتب "haus"، و [hawze] التي تكتب "hause". و"hausse" في الفرنسية تكاد تنطق مثل "os". فالحركة [o] تكتب "au"و"eau"و"aux" و"oh" إلخ. وعلى الذين يَتَغَنَّوْن بمقروئية الحرف اللاتيني أن يقوموا بتمرين في المتجانسات اللفظية (أو النطقية homophones) .

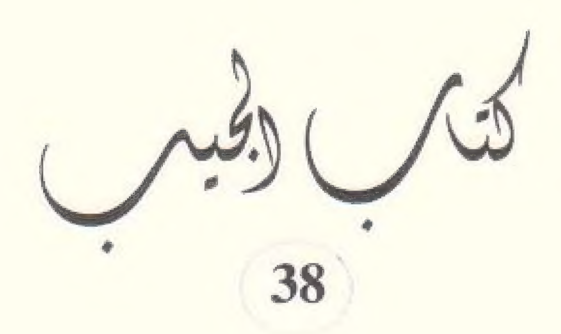
الألفباء العربية ذات كفاية صوتية (شبه تامة) بالنظر إلى صوامتها وحركاتها الطويلة والقصيرة وإعجامياتها. وهذه المجموعة من عناصر الكتابة تجعل منها ألفباء تعليمية ومقروءة. ثم إن إمكان ترك الحركات القصيرة والإعجاميات (مثل الشدة) تعطي للنظام مرونة تمكن من كتابة البدائل اللهجية للفصيحة نفسها، وكذلك اللهجات المتداولة التي تشترك مع الفصيحة في متن معجمي هام، لا تتباين مُفرداته إلا بإدخال بعض الصوائت (التي غالبا ما تكون مقحمة من أجل قيام التلفظ)، وبموقعة النبر. الألفباءات اللاتينية والعربية تشترك في النسب، منحدرة من الفنيقية/ السامية (مثل كثير من الألفباءات) عبر الإغريقية والنبطية (أو الآرامية). إلا أن نسبهما المشترك لا ينقص شيئا من خصوصياتهما الذاتية، ولا من كون نظامي الكتابة قد تطورا، ويمكن توسيعهما إلى لغات جديدة (كما فعلا ذلك عبر التاريخ، على غرار أنظمة كتابية أخرى، مثل نظامي الصينية أو الهندية). ومن الخطأ أن نزعم أن الكتابة العربية تنقصها المقروئية، لأن نظامها يتضمن الحركات التي تجعله تام المقروئية بالنسبة

للمبتدئ. إلا أن الحركات ليست مركزية في المعجم والنحو عند البالغين، مقارنة مع دورها في اللغات الجرمانية أو الرومانية، فمرونة النظام الخاصة فيما يتعلق بالصوائت (أو الحركات) هي التي تمكن من الاستغناء عنها في النصوص (إلى حد كبير). ومعلوم أن الألفباءات تتباعد عبر الزمن عن التمثيلات (الصوتية خاصة) التي تقترن بها. لذلك وجب إصلاحها وتطويعها باستمرار. ولا يمكن أن نتصور اليوم أن أي لغة، مهما كانت قوتها، يمكن أن تظل حية دون تهيئة ودون استثمار في تنميها. وهذا يصدق على العربية كما يصدق على الإنجليزية. ومن العبث أيضا أن نظن أن لغة من قوة وتاريخية اللغة العربية لا تقبل التطويع في كل المستويات. فهذه مسألة تدبير لغوي (linguistic management). ولايمكن أن نفكر في لغة وفي ألفباء مع الابتعاد عن الثقافة، والهوية، والتنوع، من بين أشياء أخرى. فالألفباء هو الإشفار التمثيلي الأكثر محافظة. وتطوره يمكن أن يخلق علائق بين لغات من سلالات مختلفة (مثل العربية والفارسية والتركية، إلخ). والانتساب الألفبائي قلما يكون اختيارا ذا طابع تقني، بل يكون ثقافيا، وتربويا، و/أو سياسيا، ويكفي أن نلاحظ ألفباءات كثيرة وضعت لكتابة لغات بعينها، واتسعت تدريجيا لكتابة لغات أخرى. وخلال هذا التوسع، تطورت بشكل جعل أشكال حروفها تبتعد كثيرا عن أشكال أسلافها.

وقد آن الأوان أن تحدث قفزة تدبيرية نوعية للمسائل اللغوية في بلادنا، وأن تتاح للسانيين المغاربة الكفاة المعتمدين منهج المقارنة اللغوية أن يشتغلوا في بيئة تستجيب للمعايير العلمية والتربوية الدولية، بعيدا عن الحسابات الفئية الضيقة.

وآن الأوان كذلك أن تأخذ الدولة على عاتقها العناية اللازمة لتدبير شؤون "لغاتها"، بما في ذلك لغتها الرسمية، وهو مشروع يبدو أنه مؤجل باستمرار.

محتويات الكتاب



38

اللغة والبيئة

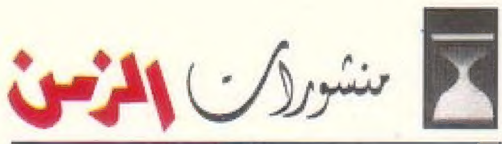
هذا الكتاب إسهام علمي رصين وهادئ، في مناقشة عدة قضايا راهنية تخص المواقف من التعريب والفرنكوفونية، والتعدد اللَّسَني واللَّهْجي، والإصلاح التربوي، و وضع اللغة العربية، بوصفها اللغة الوطنية الرسمية، في التواصل والاقتصاد والتقنية، وغير ذلك من مسارات التحديث.

إنه كتاب يضم مقالات تَبْسُط تحليلات وآراء مؤسَّسة في مختلف هذه القضايا المُشكلة، والتي يكاد يحتكرها، في المغرب، السجالُ الإيديولوجي. إنه مؤلَّف يمرننا على الإصغاء لصوت الخبراء، بل يذكرنا بأن لـ "أهل مكة" الحق في الكلام عن أسئلة وإشكالات هم "بشعابها" التقنية وحلولها العلمية أدرى.

إنه أنموذج تحليلي يصل السؤالِ التقني بالسؤال الحضاري، والبعد العلمي بالبعد الهوي. أنموذج عملي مفتوح على المناظرة والإنجاز، متولد عن تصور شمولي لعلاقة اللغة ببيئتها، وعن مسارات للتخطيط اللغوي في العالم العربي، والمغرب تعيينا.

ويكفي بيانا أن الكتاب صادر عن أحد أعلام اللسانيات والتعريب في العالم العربي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري.

الزمن

الغلاف: عن لوحة للخطاط العراقي حسن المسعود

